



مجلس النواب للبريد

مذكرات ومناقشات مجلس النواب الاردني الثامن

العدد ٥ : الاربعاء : ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٤ ايلول سنة ١٩٦٣ م . - المجلد ٨

مجلس النواب

الجلسة الخامسة يوم الاربعاء في ٤ ايلول ١٩٦٣

خزائن الامانة

صفحة

١٢٩

١٢٩

١٢٩

١٢٩

(ووفق عليه)

(ووفق عليهما)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - معذرة السيد ابراهيم كريشان

ب - اجازة السيد مطلق الحدييد

صفحة

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

- أ - كتاب سماحة نائب رئيس مجلس الاعيان رقم ٧٩٩ حول قانون التعديل المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ .

٤ - تلاوة الاقتراحات الواردة :

- أ - اقتراح برغبة رقم (٢) مقدم من نائب معان السيد مفلح عوجان
ب - اقتراح برغبة رقم (٣) مقدم من نائب القدس السيد علي النجاني
ج - اقتراح برغبة رقم (٤) مقدم من نواب الطفيلة السيد وحيد العوران
د - اقتراح برغبة رقم (٥) مقدم من (٣٣) نائب بموضوع قانون تأجيل الديون

٥ - الاسئلة والاجوبة :

- أ - جواب سيادة وزير الخارجية رقم ٧٥٦٣ على السؤال رقم (١) المقدم من نائب الكرك السيد عمران المعايطة :
ب - جواب معالي وزير الداخلية رقم ١٧٩٤٨ على السؤال رقم (٢) المقدم من نائب معان السيد مفلح عوجان .

٦ - مقررات اللجنة القانونية :

أ - قرار رقم (٧) بشأن :

- ١ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون المرفقات :
٢ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل : لقانون محكمة امن الدولة .

صفحة

١٣٩

ب - قرار رقم (٨) بشأن :

- ١ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣ بالغاء قانون مجلس الوعظ والارشاد .
٢ - القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢ قانون مجلس الوعظ والارشاد

- ج - قرار رقم (٩) بشأن القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية .

- د - قرار رقم (١٠) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان .

- هـ - قرار رقم (١١) بشأن مشروع قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٣ .

- و - قرار رقم (١٢) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون الانعام لسنة ١٩٦٣

- ز - قرار رقم (١٣) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية .

- ح - قرار رقم (١٤) بشأن قانون المناهج والكتب المدرسية لسنة ١٩٦٣

٧ - مقررات اللجنة المالية :

- أ - قرار رقم (٢) بشأن القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون ضريبة الاراضي .

- ب - قرار رقم (٣) بشأن القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣ قانون ضريبة المواشي .

مكتبة
الأصل

صفحة

- ج - قرار رقم (٤) بشأن القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣
(ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل للاعيان) ١٧٢
- ٨ - قرار اللجنة الادارية رقم (٣) بشأن بعض العرائض والشكاوى. (ووفق على ما ورد بالقرار) ١٧٣
- ٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة
١ - ٢ - ووفق على
استقبال النظر فيه .
١٧٣ - ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل للاعيان
- ١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة - (عيت في ١١/٩/٦٣) ١٧٥

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبتصايب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاربعاء الواقع في ٦٣/٩/٤ برئاسة معالي السيد عاكف الفسايز رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير :

وتغيب باجازة : السيد مطلق الحدييد ، شحاته الطوال ، داود الشخشير ، راشد النمر

وتغيب ممتذرا : السيد ابراهيم كرىشان

وحضر من الحكومة : دة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، واصحاب الدولة والمعالي السادة : سعيد المفتي نائب رئيس الوزراء عبد الرحمن خليفه وزير المالية ، صالح المجالي وزير الداخلية ، عبد القادر الصالح وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ، حسن الكايد وزير التربية والتعليم والعدلية ، رشاد الخطيب القائم باعمال قاضي القضاة ووزير الاقتصاد الوطني ، امين الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، عيسد اللطيف العنتاوي وزير الاشغال العامة ، الدكتور صالح برقان وزير الصحة ، محمد علي رضا وزير المواصلات ، كامل عي الدين وزير الزراعة ، ايوب مسلم وزير الانشاء والتعمير .

افتتاح الجلسة

الرئيس : في التصايب قانوني اعلن افتتاح الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم
نبعث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي
السكرتير العام من تلاوته

٢ - تلاوة الاجازات الاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات
السكرتير العام : ابداً بالاجازات والاعتذارات (أ)

وردت المذكرة من السيد ابراهيم كرىشان

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
بسبب وفاة والدتي في معان ، أرجو قبول
معلرتي عن حضور جلسة اليوم
واقبلوا احترامي
نائب معان
ابراهيم كرىشان

« اصوات ترسل برقية تعزية »
الرئيس : هل يوافق المجلس على ارسال برقية

تعزية له مع قبول معلرته ؟
الجميع : موافقون .

(ب)

السكرتير العام : وهذا طلب اجازة من السيد
مطلق الحدييد

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراما ، وبعد ،

ارجو معاليكم التكرم باخذ موافقة المجلس
الكريم على اجازتي مدة شهرين لقضائهما في المانيا
والسويد اعتبارا من ١٩٦٣/٩/٢ متمنيا لمعاليكم
وللسادة الزملاء النواب المحترمين التوفيق والنجاح في
ظل سيد البلاد المقدى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٩٦٣/٩/٢
نائب منطقة عمان

مطلق الحدييد

هكذا منه ليدخل

الرئيس : هل يوافق المجلس على منح هذه الاجازة

الجميع : موافقون

٣ - تلاوة الكتب الواردة

الرئيس : يتلى كتاب سماحة نائب رئيس مجلس الاعيان رقم ٧٩٩ حول القانون الموقت رقم ٤٤ لسنة ٦٢ قانون التعدين (أ)

السكرتير العام :

الرقم - ٧٩٩ / ٩٠ / ٢

التاريخ - ١٩٦٣ / ٨ / ٢٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٠١ / ٩٠ / ٢ تاريخ ١٩٦٣ / ٢ / ٦ .

نظر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣ / ٨ / ٢٤ في القانون الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ قانون التعدين على ضوء ماقررت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان ، فوافق المجلس عليه بصياغة جديدة ابعثها لمعاليكم مع نسخ كافية للتفضل بمرضاها على مجلسكم الكريم واعلامي عما يراه مجلسكم في النهاية .

وتقبلوا خالص التحية

نائب رئيس مجلس الاعيان

محمد علي الجعبري

« راجع القانون المنشور في العدد (الثالث) من مذكرات مجلس الامة »

الرئيس : هذا يحال الى اللجنة القانونية

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس

هذا القانون : رآه مجلس النواب السابق وادخل عليه مجلس الاعيان تعديلات واقره ، فارجاني الى المجلس الكريم ان يجعل هذا القانون نهائياً .

الرئيس : ما هو التعديل .

وزير الاقتصاد الوطني : تعديل كلي .

الرئيس : اعيدت صياغته يا رشاد بك فالأفضل

احالته الى اللجنة القانونية . هل يوافق المجلس على

احالته الى اللجنة القانونية .

الجميع : موافقون .

٤ - الاقتراحات

الرئيس : تتلى الاقتراحات الواردة

(أ)

السكرتير العام : الاقتراح الاول مقدم من

السيد مفلح عوجان

اقتراح برغبة رقم (٢)

تاريخ ١٩٦٣ / ٨ / ٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

علمت ان مساعدات عينيه كالتقمح والطحين ستوزع على الفقراء والمعوزين من ابناء البلاد انصح ذلك يا معالي الرئيس اقترح تفاديا لما حدث في الماضي القريب عند توزيع المساعدات من تلاعب واختلاسات واتهامات بحق المسؤولين عن توزيعها واستهانة بكرامة المواطن ، وحرصا من عدم وصول مثل هذه المساعدات لغير مستحقها ودرءا لما قد يقع من خلافات بين المواطنين على التوزيع والكية التي ستوزع ومنعا من التزوير في الجداول وحفظا لمكانة المواطن الاردني الذي تقدم اليه هذه المساعدة منه فيأخذها استجداء لما تحلقه عند المسواطين من نفسية الانكسار ولائها تمت من روحياته حب العمل لفضلا عن المسكنة التي تلازمه باستلام نقص المساعدات اقترح مايلي : -

١ - تباع كمية من الحبوب بالنسبة التي تراها الدوائر المسؤولة وترصد اثمانها بوزارة الشؤون ويدور ما تقوم بوزع

مبالغ معينة على المستحقين من الاتبام والارامل والعجزة وذوي العاهات ممن لا يستطيعون عملا اقتباسا من الجداول التي تنظم لهذه الغاية يقوم على اعدادها موظفين مشهود لهم بالاخلاص والنزاهة والتجرد .

٢ - تباع الكمية الباقية وترصد اثمانها لانشاء مشاريع عمرانية وحيوية ، كتعميد وتزفيت الطرق المهمة وعمل السدود والمستنبتات وجر المياه من الاماكن للتوفرة فيها للاماكن المفتقرة اليها في انحاء المملكة وحفر الابار الارتوازية وتحريج بعض الاراضي الواجب تحريجها ، علما ان هنالك طريق معان الجفر ومعان الشويك مهمتان بحيث يشتغل في تلك المشاريع اكبر عدد ممكن من العمال . يدوا وحضرا وبذلك تكون الحكومة قد اسهمت الى حد كبير في القضاء على البطالة وبتشغيل الايدي العاملة والعاطلة عن العمل .

٣ - ارجو ايصال اقتراحي هذا للدوائر ذات الاختصاص حتى اذا رآته مصيبا وفيه ما يحفظ كرامة المواطن الاردني من الناحية المعنوية عملت به ، وبالعكس فلكل مجتهد نصيب .

النائب

السيد حجازي نائب الخليل : معالي الرئيس

مع احترامي لحضرة الزميل صاحب الاقتراح كان هذا الموضوع مدار بحث في الجلسة الماضية واشيع بحثا بين معالي وزير الشؤون الاجتماعية وبين بعض للمؤمل والنواب الكرام .

السيد عوجان نائب معان : هذا غير ذلك .

الرئيس : يا اسماعيل بك ، هذا اقتراح قلناه نائب فيحال الى الحكومة ، فهل يوافق المجلس على ذلك الجميع : موافقون .

ب -

السكرتير العام : هذا اقتراح للسيد علي الدجاني

اقتراح برغبة رقم (٣)

تاريخ ١٩٦٣ / ٩ / ٣

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بعد التحية ، ارجو عرض الاقتراح التالي على المجلس الموقر للتفضل باحاله الى الحكومة الجلية . تعاني مدينة القدس والقرى المحيطة بها نقصا شديدا في المياه ، وكانت قد وضعت في سنة ١٩٦٠ دراسة خاصة اوصت بنقل مياه عين الشخة الى المدينة ، الا ان احدى السدود المختصة اقترحت التحري عن المياه في المنطقة الواقعة جنوبي تلال القدس وفلا حفرت بئر استكشافية لم تسفر عن العثور على مياه صالحة ، وبذلك تأخر المشروع الاول اكثر من سنتين ، وقد اعلن بتاريخ ١٩٦٣ / ٨ / ٢٢ ان سلطة المياه المركزية تنوي حفر عدد من الآبار الاستكشافية في المنطقة ذاتها بحثا عن مياه جوفية صالحة ، ولما كانت هذه العمليات الاستكشافية تستغرق وقتا طويلا ولما كانت ازمة المياه في مدينة القدس والقرى المحيطة بها ، وقد بلغت ذروتها ، لاستحمل اي تأخير مما كانت نتائج الدراسات وسائر عمليات الاستكشاف فاقني اقترح على الحكومة الجلية الموافقة على تنفيذ مشروع عين الشخة على اساس الدراسات التي وضعت سنة ١٩٦٠ . بصرف النظر عما قيل عن كثرة تكاليف المشروع ، وان يضار الى طرح عطاء دولي يتضمن شروطا تقوئل هذا المشروع الحيوي . واقني عرض هذا الاقتراح ارجو ان أؤكد للمجلس الكريم ان قضية المياه في القدس تشغل بال السكان هناك بشكل مريع ، وانهم جميعا بلا استثناء لا يطيقون صبرا على نتائج الدراسات الاستكشافية استنادا الى التجربة السابقة ، وهم قطعاً يفضلون حل الازمة على الانتظار املا في امكانيات تخفيض تكاليف المشروع وطلم

هكذا من النص

ان سكان المدينة مستعدون لتحمل التكاليف عن طيبة خاطر فمن الحق ان يصار الى تنفيذ المشروع دون تأخير .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب القدس
علي الدجاني

السيد عريقات نائب القدس : معالي الرئيس
بما ان هذا المشروع هو حيوي وخطير للقدس
وبما انني وشريكي نتصرف بالفشخة ومياهها فاننا
مستعدون ان نتنازل عن حقوقنا في هذه المياه على ان
يبدأ المشروع فوراً .

الرئيس : مشكور وهل يوافق المجلس حالة
هذا الاقتراح على الحكومة .

الجميع : موافقون

— ج —

السكرتير العام : وهذا اقتراح للسيد وحيد الموران
اقتراح برغبة رقم (٤)

تاريخ ١٩٦٣/٩/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
انني اناشدكم والمجلس النيابي الكريم بمخاطبة
الحكومة بالبحث على المبادرة فوراً باتخاذ قضاء
الطفيلة من الملاك جوعاً وعطشاً وعرياً بسبب الجفاف
الذي اصاب القضاء وقضى على مواشيه وطروشه
حتى واشجاره وذلك بفتح المشاريع الضرورية
وتشغيل الايدي العاملة ومساعدة الازامل والمعجرة
والعائلات المستورة التي ليس لديها معيل انصافاً
للعذالة الاجتماعية وتمشياً مع ارشادات حضرة صاحب
الجلالة مولانا الملك الحسين المدي حفظه الله ورجاه
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب منطقة الطفيلة
وحيد الموران

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته الى
الحكومة

الجميع : موافقون

السيد المعايطة نائب الكرك : معالي الرئيس
الاحظ ان في جدول الاعمال تقديم وتأخير
فهذا الاقتراح ورد في الملحق .

الرئيس : الافضل ان تكون المواضيع مرتبطة
ومتواصلة وهذا يتبع الاقتراحات ، ولا ضرر من ذلك
الشيخ جمو نائب عمان : معالي الرئيس

الاخوان شكوا من المياه والجفاف والواقع نحن
هنا كلنا في المم شرق او كلنا في المم شرق هم .

منذ خمسة سنوات وانا اشكو في هذا المجلس
ولدى الوزارات المختصة من مياه الزرقاء الملوثة التي
تهدد بوباء خطير وفي كل مرة يؤثر كل سؤال كان
الجواب ... الحكومة مهتمة بمياه الزرقاء والمشاريع
في طريقها الى التنفيذ ولكننا الى الآن ونحن نعاني ازمة
في قلة المياه كما نعاني امراضاً مختلفة ، تشهد قسود
البيادات الصحية الحكومية والعيادات الخاصة على
كثرة الاصابات في الزرقاء وكما تشهد المستودعات
التي تقول بان نصف العلاجات التي تعطى للأمراض
الداخلية نصف هذه الادوية تصرف في مدينة الزرقاء
والنصف الآخر من هذه الكمية يصرف لبقية المملكة .

الرئيس : هل الامراض كثيرة يا استاذ ..
الشيخ جمو : نائب عمان : دونتاريا وغيرها
معالي وزير الصحة يذكر لنا هذه القوائم وهو مطلع
عليها ونسبة التلوث بعد الكلورين من ١٦٪ الى ٢٠٪
ومعلوم ان هذا الرقم لم اذكره عفواً انما حسب
تقارير وزارة الصحة التي تشير الى هذا .

قبل لحظات معالي الوزير تسال زال التلوث
ولكن الواقع التلوث موجود بل زاد التلوث بسبب

السيد البهيث نائب عمان : ولكن حتى يعدل
النظام من الواجب على هذا المجلس التقيد بالنظام الحالي
السيد الحاج حسن نائب عمان : معالي الرئيس
هناك جدول اعمال يرجى التقيد به .

وزير الصحة : اشكر فضيلة الاستاذ اهتمامه
في هذه القضية بالذات ، ان مشكلة تلوث مياه
الزرقاء ازمة وهي بطبيعتها عرضة للتلوث .
العامل الاساسي ان ينابيع الزرقاء في أسفل
الزرقاء وان الحفر الامتصاصية وبيوت الخلاء كلها
تنساب الى النبع وهذا ما حدا بالحكومة في ان تبني
المشروع في اسالة المياه من اعلى الزرقاء من الشال
الى الزرقاء واما ما ذكره فضيلة النائب المحترم من
ازدياد عدد الامراض والامراض التي تنقل عادة
بالمياه هي الدزنتاريا والتفؤيد وسأزود هذا المجلس
الكرام في الجلسة القادمة باحصائيات وزارة الصحة
عن الامراض السارية التي سببتها المياه خلال السنة
الماضية ليكون المجلس على اطلاع عن عدد الاصابات
من هذه المياه اذا كان ثمة هنالك اصابات واما
المشروع فالحكومة قائمة على تنفيذه وقد علمت ان
المجلس الدولي سيساهم في انفاذ هذا المشروع .

الشيخ جمو نائب عمان : سأرد ...

الرئيس : يا استاذ

الشيخ جمو نائب عمان : أحب ان يأخذ المجلس
فكرة ان البنك الدولي عنده شروط ..

الرئيس : على كل حال سيزود المجلس بكل
التفاصيل ، انتهى البحث ، أكل يا هاني بك .

— د —

السكرتير العام : وهذا اقتراح مقدم من ثلاثة
وثلاثين نائباً .

ازمة الماء ، اضيفت عين او مجرى سيل الزرقاء الى
عيون الشرب فزاد التلوث بالمياه .
دولة نائب رئيس الوزراء : مع المسئلة تصير
منساعة ..

ضحك ..

الشيخ جمو نائب عمان : هو اولاً المناعة نحن
كلنا هند ، نحن اصبحنا كأهل الهند الذين يتعاطون
السم تدريجياً حتى يتعودوا على السموم . ولكن هذا
لا يعني ان الحكومة تنام على مشروع أو تؤجل هذا
المشروع ، هناك مشروع حفر آبار والمياه وجدت
بقرارة واعتقد ان الامكانيات موجودة ، تحول هذه
الامكانيات من نواحي غير مهمة الى هذه الناحية
هناك اكثر من مائتي الف مواطن يشربون من اماكن
المياه الملوثة والمثل يقول :

« درهم وقاية خير من قنطار علاج »

فانا ارجو من المجلس الكريم ان يطالب
الحكومة بقوة ان ينفذوا هذا المشروع فالزرقاء
ليست لفئة معينة من الشعب انما الزرقاء ملكة صغيرة
ليها من جميع قرى ومدن المملكة وحتى من خارج
المملكة فهي مركز القضاء فأرجو من الحكومة ان
تتم بهذا الموضوع .

السيد عريقات نائب القدس : انني على ذلك ،
الشيخ جمو نائب عمان : أحب ان اسمع كلمة
من معالي الوزير .

السيد البهيث نائب عمان : نقطة تتعلق
بالنظام الداخلي .

الرئيس : يا سيدي اسمح لي ، النظام الداخلي
للمجلس ناقص والمجلس اقترح تعديل النظام وانا
ارجو اللجنة القانونية ان تعدل النظام الداخلي ليغطي
النائب حق الكلام في الوقت الذي يريده والحكومة
تجاوب في الوقت الذي تريده .

هكذا من الأصل

اقتراح برغبة رقم (٥)

تاريخ ١٩٦٣/٩/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
نرجو عرض الاقتراح التالي على المجلس الكريم
لأحالة الى الجهات المختصة .

نص في قانون تأجيل الديون أو أي امر سامي
آخر على تأجيل الديون على اختلاف أنواعها وعدم
بيع الأراضي الزراعية المؤمنة لقاء الديون المذكورة
أم المحجوزة باستثناء مؤسسة الاقراض الزراعي أو
بنك الانشاء . ولما كان معظم الديون المرتبة بلمة
الفلاح أو المزارع تعود لمؤسسة الاقراض وبنك
الانشاء ، ولما كانت سني الخفاف التي تعاقبت على
البلاد اوقعت الفلاح والمزارع على السواء في ضيق
مادى لا يمكنه أن يقوم بتسديد ما استحق عليه من
الديون تلك المؤسسات فانا نحن النواب الموقعين ذيلا
نطلب من الحكومة الموقرة أن تعمل على عدم بيع
الأراضي الزراعية تأميناً لدين مؤسسة الاقراض أو
بنك الانشاء اسوة بباقي الديون الأخرى .

واقبلوا فائق الاحترام

هذه العريضة مقدمة من ٣٣ عضواً

نوفان السعود - فضل الدلقموني - وصفي
ميرزا - عيسى عقل - محمد الخشمان - شاكسر
السطيمية - يوسف التكروري - محمد ابو الغم -
سليم البخت - اميل صافيه - عمران المعايطة -
خلف الطيلوحي - منصور السعد البطانه - محمد
البشير الغزالي - متيا مروم - مفلح عوجان -
سامي حباد - اسماعيل حجازي - حسن عبدالفتاح
درويش - اسماعيل ابو عبلان - فيصل الدغي -
كامل عزيقات - عبد الرؤوف الفارس - موسى
عيسى ضابله - فيصل الجازي - احمد محمود

حجه - حفطي لمحيس - وحيد العوران - سلمان
القضاة - محمد برغوثي - عبدالله الفياض - عبدالله
الخطيب - علي الدجاني .

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى
الحكومة ؟

الجميع : موافقون

٥ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس : تتلى الاسئلة والاجوبة الواردة عليها .

(أ)

المكرتر العام : السؤال الاول للسيد عمران المعايطة

- ١ -

سؤال رقم (١)

تاريخ ١٩٦٣/٨/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أرجو ان يوجه سؤالي التالي الى سيادة وزير
الخارجية والاجابة عليه في اقرب جلسة ممكنة .

هل هناك حاجة ماسة تتطلبها مصلحة المملكة
الأردنية الهاشمية لارسال وفد الى هيئة الامم المتحدة
في حالة وجود السادة عبد المنعم الرفاعي وسعد
جمعة والشريف فواز وحسن القرا ووائل طوقان في
الولايات المتحدة ، مع العلم بأن السبب الداعي لتوجيه
مثل هذا السؤال تحجب التفات الباهظة التي ستصرف
لهذا الوفد مدة ثلاثة اشهر بصرف النظر عن تركهم
لوظائفهم الرئيسية خلال المدة المذكورة لانني على
يقين تام بأن سيادة الوزير يشاركني الرأي بأن وضعنا
الاقتصادي يتطلب من كل واحد منا أن يحافظ على
أموال الدولة وان لا يصرف فلس واحد الا في حله .
واقبلوا فائق الاحترام ،

نائب لنواء الكرك

عمران المعايطة

وهذا جواب سيادة وزير الخارجية :

الرقم - س ٧٥٦٣/١/٥/١١

التاريخ - ١٩٦٣/٨/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٧٦٣/٤/١٦/٣ تاريخ
١٩٦٣/٨/٢١ بشأن السؤال المقدم من النائب السيد
عمران المعايطة .

أرجو ان اجيب على سؤال النائب الكريم
بصدد تشكيل الوفد الاردني الى اجتماع الجمعية العامة
لجنة الامم المتحدة ، مبينا النقاط التالية :-

١ - من المعلوم ان الجمعية العمومية لسلام
المتحدة تتعقد في شهر ايلول من كل عام وتطرح
كافة الدول امام الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي
خطر مشاكلها وادقها امام مندوبي الدول الاعضاء
ولذلك تحرص كافة الدول ان يكون ممثلوها الى ذلك
الاجتماع من مستوى لائق نوعية وعددا ولا بد أن
لاحظ النائب المحترم في السنوات الاخيرة مقدار
العناية الموجهة الى تلك الاجتماعات والتي تمثلت في
اسهام كثير من رؤساء الدول ووزراء خارجيتها
في اجتماع الجمعية العمومية للامم المتحدة عن طريق
مشاركتهم الشخصية في رئاسة وفود بلادهم .

٢ - كما انه من المعروف ان اعيال الدورة
توزع على الشكل التالي :-

أ - الهيئة العامة التي تعرض عليها قرارات
اللجان الأخرى لدراستها ومناقشتها والتصديق عليها .

ب - اللجنة السياسية وهي التي تتولى دراسة
المشاكل السياسية عامة وتتخذ القرارات والتوصيات
المناسبة بصددها .

ج - اللجنة السياسية الخاصة وهي المختصة
ببعض القضايا ذات الصلة الخاصة ومن أهمها بالنسبة

لأردن والدول العربية دراسة تقرير وكالة الفوث
الدولي عن نشاطها في اغصانة اللاجئين الفلسطينيين
وقضية عمان .

د - اللجنة الاقتصادية وهي التي تبحث
جميع القضايا الاقتصادية ومشاكل العمون الفني
والاقتصادي المقدم من الامم المتحدة ومنظماتها المختصة
والتي تهتم الأردن بشكل خاص .

هـ - اللجنة الاجتماعية تبحث جميع الشؤون
الاجتماعية ونشاط الامم المتحدة ومنظماتها في هذا الحقل .
و - لجنة الوصاية وتبحث قضايا البلدان
التي لا تزال خاضعة للوصاية وللحكم الاجنبي .

ز - اللجنة الادارية والمالية وتبحث في
موازنة الامم المتحدة والشؤون المالية والادارية الأخرى .

ح - اللجنة القانونية وتبحث القضايا
القانونية الدولية .

٣ - وعلى ضوء هذه الحقائق من المفروض
بأن نسبة للأردن أن يمثل في كسل لجنة من اللجان
المذكورة اكثر من عضو في بعض اللجان وبشكل
خاص اللجنة العامة حيث يمثل الأردن فيها واللجنة
الخاصة بالمتدوب الدائم وحده . كما ان هناك أهمية
خاصة بالنسبة للأردن في اللجنتين الاقتصادية
والاجتماعية نظراً لكون الأردن يمثل المنطقة العربية
في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتتولى هاتان
اللجنتان المصادقة على قرارات المجلس المذكورة .
بالإضافة الى ان اللجنة الاقتصادية هي التي كما
أوضحت تعالج قضايا العمون الفني ومشروع
الصندوق الخاص التي يستفيد الأردن منها سنوياً :

هذا وقد جرت العادة أن يمثل الأردن الى اجتماع
الجمعية العمومية منذ انضمامنا الى هيئة الامم المتحدة
وقد اكبر من وفدنا في هذا العام . خاصة وان الامم

هكذا من الأصل

المتحدة تتولى نفقات سفر خمسة مندوبين من كل دولة ممن يحضرون اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

وعلى الرغم من هذا كله فقد اكتفت الحكومة بإيفاد ثلاثة مندوبين فقط من غير موظفي المكتب الدائم في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة واضحة في اختيارها ضرورة الموازنة بين الوضع المالي للدولة والمصلحة العامة.

آمل أن يكون في هذا التوضيح إجابة وإفيسة لسؤال النائب الكريم.

واقبلوا فائق الاحترام ،

وزير الخارجية
حسين بن ناصر

السيد المعايطة نائب الكرك : معالي الرئيس .

بعد أن استمعت إلى جواب سيادة وزير الخارجية لا يسعني إلا أن أقدم شكري لسيادته على هذا الجواب التفصيلي المنمق كما أرجو من سيادته أن أمكن تحنيب خزنة الدولة مياومات أعضاء الوفد الكريم البالغة ١٨٠ دولار خلال مدة الدورة المذكورة ما دام أن هيئة الأمم المتحدة تتولى نفقات سفر الوفد المذكورة للأسباب المذكورة في السؤال موضوع البحث :

سيادة رئيس الوزراء : ووزير الخارجية :

معالي الرئيس :

حضرات السادة النواب :

أولا هيئة الأمم المتحدة هي التي تتولى نفقات سفر المندوبين ثم حرصا على أموال الدولة التي لا أشك أن النائب المحترم أيضا حريص عليها . فقد اكتفت الوزارة بتخصيص ثلاثين دولار بدلا من الأربعين دولار السنوي تصرف لهم في كل سفره ، لاكثر من هذا الظن لا يمكن .

السيد المعايطة نائب الكرك : اكرر شكري لسيادة الرئيس .

(ب)

السكوتير العام : السؤال التالي للسيد مفليح عوجان وهذا نصه :

سؤال رقم (٢)

تاريخ ١٩٦٣/٨/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية .

تلقيت شكوى من شيوخ ووجوه لواء معان تتضمن امر الشكوى من تصرفات المسؤولين عن توزيع علف المواشي هناك . اولئك الذين قاموا في جنح الظلام بفتح ابواب المستودعات واستغلوها ايشع استغلال . فبدلا من ان يعطى العلف لصاحب الماشية اعطيت لغيره من الذين لا ماشية عندهم ، اذ أن ذلك تناول بعض الموظفين والعسكريين والاهلين . وبعد ان تم لهم ما ارادوا من توزيع العلف وبيعهم تركوا ابواب المستودعات مفتوحة تشهد الملاء على سوء ما عملوا من دناءة وخسة ، وبلدت الوقت علمت ان شكوى مماثلة قدمت لمعاليكم فهل لي أن أرجوكم اعلامي ما تم بها ، وما اذا كانت اجراءات قد اتخذت بصدد هذا الرجا ان تولوا معاليكم هذا الامر بما يستحقه من عناية واهتمام وان تكون الحكومة اشد حزما وابعد رافة مع المسؤولين الذين عاثوا فسادا بسممة البلد وان لا تقتصر اجراءاتها على صغار الموظفين كالجاني والعتال والجندسي ، اولئك الذين لا حول لهم ولا طول ، مثلا ، علما ان الرأي العام يرقب باهتمام نتيجة الاجراءات التي ستتخذ بهذا السبيل .

النائب
مفليح عوجان

وهذا جواب معالي وزير الداخلية

الرقم - ١٧٩٤٨/٢/٤٦/٦

التاريخ - ١٩٦٣/٩/١

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٧٨٢/٥/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٣/٨/٢٦ بموضوع سؤال النائب المحترم السيد مفليح عوجان رقم (٢) تاريخ ١٩٦٣/٨/٢٥ .

لقد كفت ايدي جميع من لهم علاقة في موضوع العلف في معان عن العمل بامر من سيادة رئيس الوزراء الافخم واحيلوا على القضاء وستخذ بحقوقهم الاجراءات القانونية على ضوء قرار المحاكم .

واقبلوا فائق الاحترام ،

وزير الداخلية
صالح المجالي

السيد عوجان نائب معان : مع شكري الى معالي النائب المحترم ووزير الداخلية السيد صالح المجالي المعروف عنه ايمانه الشديد وحرصه الاكيد في عدم التلاعب في مثل هذه الامور ، الا ان الشيء الذي بلغت النظر ان كف يد الموظفين تناول الجميع بيئا وودعت الاوراق الى العدلية وعزل الجاني خصوصا فاعتقد ان عزل الجاني مع القرار بكف يد الجميع وتوديع الاوراق الى المحكمة فيه شيء من التبن وفيه الاثبات على الحق الذي الى الآن لم يثبت انه تقرر في ذمته او ادخله في ذمته طالما القضاء ما أصدر شيئا .

وزير الداخلية : مع شكر النائب المحترم لما وجهه الى الداعي غير الي في الوقت ذاته استغرب او اتساءل انه بعد هذا الاجراء بالتصرف والمحابس ورئيس البلدية وموظف الشؤون الاجتماعية ، بعد هذا في تساؤل ؟ كف ايديهم واحيلهم الى القضاء لا السلطة ولا النائب المحترم يقدر ان يحاسبهم الا القضاء ، ومرجنا القضاء .

يا سيادة النائب المحترم ابعد هذا يبقى عتاب او تساؤل ؟

السيد عوجان نائب معان : يستثنى الجاني من العزل .

وزير الداخلية : الجاني غير مصنف .

السيد عوجان نائب معان : تبلغ العزل وهذا لا يجوز .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : والآن تتلى مقررات اللجنة القانونية وليفضل المقرر السيد سليمان القضاء الى المنصه لتلاوتها .

(أ)

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٦ برئاسة معالي السيد ساياب العكشه وحضور السادة المقرر : سلمان القضاء سليم البيخيت ، خالد الحاج حسن وصالح السحيات ١ - ونظرت في القانون الموقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣ (قانون تعديل لقانون المرقعات) وقررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديل التالي :

في المادة الثالثة عشرة المعدلة بالمادة الثالثة من القانون المشار اليه تستبدل كلمة (خلاف) الواردة في السطرين الرابع والخامس بكلمة (وفقا) .

٢ - ونظرت ايضا في القانون الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ (قانون تعديل لقانون محكمة امن الدولة) وقررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديل التالي عليه

هكذا عند الاصل

تضاف الى آخر الفقرة - و - من المادة الثالثة المعدلة في المادة الثانية من القانون المذكور العبارة التالية :
(وما يحال اليها من النائب العام من جرائم حيازة ملح البارود بمقتضى المادة - ١٣ - من القوانين ذاته .)
اللجنة القانونية
الرئيس : هل لاجل ملاحظات على هذين القانونين ؟
(فلم يبد احد اية ملاحظة)

(١)

الرئيس : اذن يتلى القانون الموقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣ (قانون معدل لقانون المفرقات) مادة مادة للموافقة عليه مع التعديل الذي ادخلته اللجنة ؟
فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقت ()

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون المفرقات

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المفرقات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تلغى المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي .
- المادة ١١ - كل من وجد في حوزته مادة ملح البارود بدون رخصة يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز السنة او بغرامة لا تزيد عن مئة دينار او بكليهما العقوبتين .
- المادة ٣ - تضاف الى القانون الاصلي المادتان التاليتان بعد المادة (١١) مباشرة وتعطيان رقم (١٢ و ١٣) .
- المادة ١٢ - مع مراعاة احكام المادة (١١) كل من - .
- ١ - خالف احكام المواد (٣ - ٨) من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة الموقفة لمدة خمس عشرة سنة .
- ٢ - وجد في حوزته او باع او اشترى مادة مفرقة بدون ترخيص بقصد استعمالها على وجه غير مشروع يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .
- ٣ - استعمل مادة مفرقة بقصد الارهاب او بقصد ايقاع الضرر في الارواح او الممتلكات سواء نتج عن ذلك ضرر ام لم ينتج يعاقب بالاعدام .
- المادة ١٣ - يجري المدهي العام المختص بالتحقيقات الاولى في قضايا ملح البارود ويميل الاوراق الى النائب العام الذي له ان يقرر اما احوالة المتهم للمحاكمة امام محكمة نظامية وفقا لاحكام المادة (١) او احواله للمحاكمة امام محكمة امن الدولة وفقا لاحكام المادة (١٢) من هذا القانون
- المادة ٤ - يعاد رقم المواد (١٢ - ١٥) بحيث يصبح (١٤ - ١٧) .

(٢)

الرئيس : يتلى القانون الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة مادة مادة للموافقة عليه مع التعديل الذي ادخلته اللجنة عليه

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي كما يلي . -
- أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بما يلي . -
- (و) الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٢) من قانون المفرقات كما عدل بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ وما يحال اليها من النائب العام من جرائم حيازة ملح البارود بمقتضى المادة (١٣) من القانون ذاته .
- ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (و) مباشرة
- (ز) الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٥) من قانون العقوبات (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ٦٣/٨/٢٦ برئاسة معالي السيد سابي المكشع وحضور السادة المقرر : سلمان القضاء ، سلم البيخيت ، خالدة الحاج حسن وصلاح السحجات . ونظرت في قانون الوعظ والارشاد رقم ٢٨ لسنة ٦٣ قانون موقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد ،

وقررت اللجنة التوصية الى المجلس الكريم بقبول هذا القانون كما ورد من الحكومة وبالنظر لان القانون رقم ٤٥ لسنة ٦٢ (قانون مجلس الوعظ والارشاد) من بين القوانين الموقته المحالة الى المجلس وبموجب قبول القانون الاول يعتبر بحث هذا القانون غير ذي موضوع ويعتبر مرفوضا تلقائيا ويرفع من سجلات المجلس . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . اللجنة القانونية

فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مسادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقت ()

هكذا منه الاصل

الرئيس : هل لأحد ملاحظات ؟
(لا أحد)

— ١ —

الرئيس : اذن يلى قانون الوعظ والارشاد
رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ قانون موقت بالغاء قانوني مجلس
الوعظ والارشاد مادة مادة للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على
كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا نصه بالصيغة
التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

رأت الحكومة السابقة انشاء دائرة باسم مجلس
الوعظ والارشاد للاشراف على المساجد وموظفيها
وعلى شؤون الوعظ والارشاد في المملكة بعد فصلها
عن ادارة الاوقاف والشؤون الاسلامية وقد اصدرت
لهذه الغاية القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢
والنظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ وقد اتفق على تأمين
تفقات هذه الدائرة من مخصصات مجلس الاوقاف
ومن الخزينة وقدرت التفقات بمائتي الف دينار تدفع
منها الخزينة مائة الف ويدفع الباقي من موازنة الوعظ
لم يساعد الوضع المالي للموازنة العامة على
تخصيص هذا المبلغ واكتفى بتخصيص خمسة وعشرين
الف دينار لغايات رفع مستوى الوعظ والارشاد في

الاسباب الموجبة

لوضع قانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢

بالنظر للمكانة التي تشغلها المساجد في حياة الامة الروحية وما للوعظ والارشاد من الاهمية البالغة في
توجيه افراد الامة الوجهة الصالحة وبما ان الصالح العام يقتضى العناية بهذه الناحية الاجتماعية الخطيرة فحسب
وجد من الضروري تأسيس مجلس خاص يتولى الاشراف على المساجد وسائر المعاهد الدينية الاسلامية وتعيين
الشخصات اللائقة للقيام بالمهام التي وجدت من اجلها، ولذلك وضع هذا القانون المؤقت لتحقيق هذه
الاعراض

المملكة مما يستحيل معه اقامة الدائرة المبحوث عنها
بالشكل المتفق عليه سابقا بالاضافة الى ان إيجاد دائرة
جديدة لاعمال يمكن القيام بها بواسطة دائرة الاوقاف
فيه زيادة في النفقات لا مبرر لها وتوسع في انشاء
اجهزة ودوائر جديدة تنقل كاهل الموازنة في المستقبل
ونتيجة لذلك فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون

قانون موقت

بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد
رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المؤقت
بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد
لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلى قانون الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ
والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة
١٩٦٢ والانظمة الصادرة بموجبها .

— ٢ —

الرئيس : القانون رقم ٤٥ لسنة ٦٢ قانون
مجلس الوعظ والارشاد هل يوافق المجلس على رفضه
الجميع : موافقون
« وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس
الاعيان مرفوضاً »

قانون مجلس الوعظ والارشاد الموقت

رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المؤقت
بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٣ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٤ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٥ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٦ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٧ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٨ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ٩ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ١٠ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

المادة ١١ - يلى قانون مجلس الوعظ والارشاد رقم (١)
لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد للمؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢
والانظمة الصادرة بموجبها .

هكذا من الأصل

المادة ٧ - تنفي كافة معاملات ودعاوى واملاك المجلس من الضرائب والرسوم والطوائع على اختلاف انواعها.

المادة ٨ - على الرغم مما جاء في اى تشريع سابق بهذا الخصوص تطبيق على مستخدمي المساجد والمعاهد الدينية الحاليين ، وعلى سائر الموظفين الذين يعينهم المجلس بمقتضى المادة السادسة ، احكام قوانين وانظمة الموظفين المعمول بها او اى تشريع اخر يقوم مقامها ، على ان يمارس المجلس صلاحيات لجنة انتقاء الموظفين ويمارس رئيسه صلاحيات الوزير والمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة بمقتضى تلك القوانين والانظمة .

المادة ٩ - يتكون النصاب القانوني للمجلس من الرئيس او نائبه وثلاثة من اعضائه على الاقل وتتخذ القرارات فيه بالاجماع او الاكثريه وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس او نائبه .

المادة ١٠ - ينتخب المجلس في اول اجتماع يعقده من بين اعضائه نائباً للرئيس ليعتزل مسؤليات الرئيس ويمارس صلاحياته عند غيابه او شغوره مركزه .

المادة ١١ - يكون للمجلس صندوق خاص يحول على الوجه التالي . -

أ - مخصصات المجلس من ضريبة الخدمات الاجتماعية بمقتضى قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم (٨٩) لسنة ١٩٥٣ .

ب - مخصصات مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى للجهات التي انتقلت للمجلس بمقتضى احكام هذا القانون .

ج - المخصصات التي يقرر مجلس الوزراء منحها للمجلس من خزينة الدولة اذا لم تف المخصصات بمقتضى الفقرتين السابقتين بتسديد نفقاته

المادة ١٢ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يضع انظمة خاصة لتنفيذ الاغراض العامة للمبينة في هذا القانون .

المادة ١٣ - يلغى قانون الوعظ والارشاد والخطابة والتدريس في المساجد رقم (١) لسنة ١٩٥٥ ، كما يلغى نظام هيئة العلماء رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ وى قانون او نظام سابق الى المدى الذى تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج) القرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٦ برئاسة معالي السيد ساياب العكشه وحضور السادة المقرر : سليمان القضاء ، سليم البخيت ، خالد الحاج حسن وصالح السحيمات ونظرت في القانون الموقت رقم ١٤ لسنة ٦٣ قانون وزارة الشؤون الاجتماعية المعدل وبعد دراسته قررت الموافقة عليه وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اللجنة القانونية

الرئيس : هل لاحد ملاحظات على هذا القانون؟
(لا احد)

الرئيس : اذن يتلى القانون مادة مادة للموافقة عليه
« فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

١ - اضيفت كلمة (والعمل) الى تعريف (الوزير) و (الوزراء) بالنسبة لاشراف وزارة الشؤون على نقابات العمال لكونها الجهة المختصة في تنفيذ احكام القانون المتعلق بالعمل والعمال .

٢ - رصدت مبالغ للمساعدات النقدية في موازنة الوزارة ولتمكينها من صرف تلك المساعدات للجمعيات التعاونية ونقابات العمال فقد وجد من الضروري النص على ذلك في القانون .

قانون وزارة الشؤون الاجتماعية المعدل الموقت
رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون وزارة الشؤون الاجتماعية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ

مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف كلمة (والعمل) بعد عبارة (وزارة الشؤون الاجتماعية) ايضاً وردت في القانون الاصيل .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة عبارة (والجمعيات التعاونية ونقابات العمال) بعد كلمة (اله'ثلاث) الواردة في الفقرة (١) منها .

(٥)

المقرر : قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٧ برئاسة معالي السيد ساياب العكشه وحضور السادة : المقرر سليمان القضاء ، سليم البخيت ، خالد الحاج حسن وصالح السحيمات ونظرت في القانون الموقت رقم ٢٠ لسنة ٦٣ قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان وبعد دراسته ومناقشته قررت قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل لاحد ملاحظات على هذا القانون؟
(لا احد)

الرئيس : اذن يتلى مادة مادة للموافقة عليه :
« فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

هكذا من الاصل

قانون بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان

الجلسة الخامسة من الدورة الثامنة العادية ٤ ايلول ١٩٦٣

[illegible]

د. یوسف

٤ - في المادة السادسة تشطب كلمة (السوية) الواردة بعد كلمة (المساهمة) في السطر الثاني وتضاف كلمة (سوية) بعد عبارة (١/١/٦٣) الواردة في السطر المذكور.

- في المادة الثانية عشرة تضاف بعد عبارة (لجنة ١٩٥٥) عبارة (او اي مادة تقوم مقامها).

اللجنة القانونية

قبل ان أقرأ التعديلات والمراد المعدلة ..
الرئيس : هذا المشروع درس من قبل النواب المحترمين .

المقرر : وردت الى اللجنة القانونية او بعض اعضائها ملاحظات في الواقع جديرة بالبحث ، طلب الي ان ارجو المجلس الكريم بأن يرحم مناقشة قرار اللجنة الآن الى جلسة اخرى حتى تستكمل اللجنة دراستها على ضوء هذه الملاحظات .
(اصوات : موافقون)

السيد العوران نائب الطفيلة : معالي الرئيس ارجو ان يوزع السكترتارية لتوزيع مشروع هذا القانون .

الرئيس : وزع على حضراتكم من أسبوع ، والان هل يوافق المجلس على تأجيل النظر في هذا المشروع بجلسة اخرى ؟
الجميع : (موافقون)

(و)

المقرر : قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨ برئاسة السيد سابا المكشدة وحضور السادة : المقرر سلمان القضاة ، سليم البهيث ، صلاح السحيات ، خالد الحاج حسن

ويحضر معالي القائم باعمال قاضي القضاة . ونظرت في قانون الائتام المعدل الموقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ وبعد دراسته قررت قبوله كما وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل لاجد ملاحظات على هذا القانون

(لا احد)

الرئيس : يتلى مادة مادة للموافقة عليه :
فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

الاسباب الموجبة

بما انه توجد في صناديق الائتام مبالغ احتياطية غير مطالب بها وبما انه من المصلحة اتفاق هذه المبالغ او اي جزء منها ، من اجل انشاء دار لمدرسة الائتام الاسلامية الصناعية في مدينة القدس ، لما يتطوي عليه هذا العمل من خدمة انسانية للائتام ، عن طريق تعليمهم الحرف والصناعات ليصبحوا قادرين على مواجهة اعباء الحياة .

وقد وضع مشروع التعديل للمادة (١٥) من القانون ، لتمكين مجلس الوزراء من وضع النظام اللازم لتحقيق الغاية الآتية الذكر .

قانون الائتام المعدل الموقت

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - ينسخ هذا القانون الموقت (قانون الائتام المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي بالصورة التالية .

أ - تعطى الفقرة (٤) منها رقم (٥) .

ب - تضاف الفقرة التالية اليها لتأخذ مكان الفقرة (٤) .

٤ - كيفية التصرف باموال احتياطي صناديق الائتام .

(ز)

المقرر : قرار رقم (١٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨ برئاسة السيد سابا المكشدة وحضور السادة : المقرر سلمان القضاة ، سليم البهيث ، صلاح السحيات ، خالد الحاج حسن ويحضر معالي القائم باعمال قاضي القضاة ، ونظرت في القانون الموقت رقم ٢٧ لسنة ٦٣ (قانون المالكين والمستأجرين للمقاررات الوقفية) وبعد دراسته قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديل التالي عليه وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

١ - تضاف عبارة (او من اي مستأجر فرعي) بعد كلمة (المستأجر) الواردة في السطر الاول من تعريف (مستأجر فرعي) الواردة في المادة الثانية .

٢ - تضاف عبارة (او مستأجر فرعي) بعد كلمة (مستأجر) الواردة في السطر الثاني من المادة الثالثة .

اللجنة القانونية

انا لي تعليق على الفقرة الاولى من هذا القرار في الواقع عندما اراد القانون ان يعرف المستأجر الفرعي لم يكن معروفا بالفعل من هو المستأجر الفرعي وعندما نقول المستأجر الفرعي هو المستأجر الذي يستأجر من المستأجر الاصلي او من مستأجر فرعي ، الواقع

التعريف غير معقول لاننا نحن في صدد تعريف المستأجر الفرعي ، اذا رجعنا الى قانون المالكين والمستأجرين لسنة ٥٣ نجد ان النص السلي يعرف المستأجر الفرعي اي شخص شغل عقاراً او قسماً من عقار في حوزة شخص آخر وحيث ان المقصود بالمستأجر هنا في هذا القانون موضوع البحث هو المستأجر الذي اقام عقاراً او بناء فاقترح ان تضاف في آخر الفقرة حتى تفي بالقرض الذي قصد اليه التعديل بدلا من التعديل الوارد في - أ - فاقترح اضافة عبارة لآخر المادة تقول (واي شخص آخر شغل ذلك العقار او جزءاً منه) يكون المعنى قد استقام وتكون عرفنا من هو المستأجر الفرعي ، اما ان نعرف المستأجر الفرعي بالمستأجر الفرعي اعتقد يكون كن يفسر الماء بالماء ، القراحي ما يلي وهو اضافة عبارة (واي شخص آخر شغل ذلك العقار او جزءاً منه) بعد آخر الفقرة .

السيد المكشدة نائب الكرك :

معالي الرئيس ،

اقترح استبدال كلمة (الفرعي) (باي مستأجر اخر) هذا يعني بالمراد .

المقرر :

الغاية التي دار حولها النقاش هي المستأجر الفرعي الذي استأجر ثم اجر يصيب مستأجراً فرعياً احياناً يشغل العقار شخص غير مستأجر رسمياً بشكل صحيح ، يشغل العقار بطريقة ما (اشغل العقار) هنا اوسع .

الرئيس : لا ، لا ، مستأجر آخر .

المقرر : التعريف جاء بالقانون كما يلي :

مستأجر فرعي : كل من استأجر من المستأجر اي عقار اقامه المستأجر بمقتضى عقد بينه وبين دائرة الاوقاف الاسلامية .

هكذا منه الاصل

تعليمات اللجنة القانونية والمواقفة عليه، ولا

« فتلاه المقرر مادة مادة؛ وأوافق المجلس على
كل المادة من حيث لوائح التصديقات؛ ولزمه أن يجمعوه وهذا
تطبق بالفتاوى التي ميزان في فرع فيها نال مجلس الأعيان الموقر
(٢) ع ٢٢٢ »

المواصلة : المداومة على العمل في شيء ما .
مثال : مواصلة الدراسة .

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١. ضعف الدين أو أي من مخصصاته كآثاره غير السليمة في الدنيا
 والبقاء والواجب في الغنى والنجاة إذا رجع ذلك إلى أصله
 ٢. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين
 ٣. ليس له ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله
 ٤. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله
 ٥. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله
 ٦. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله
 ٧. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله
 ٨. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله
 ٩. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله
 ١٠. الدين ليس له من الزيادة إلا ما يوجب على أهل الدين من زيادة ربحه إذا رجع ذلك إلى أصله

فيقتصر على ما يلي من مذهبهم أنهم يستقيمون بحسن
إعمار الأرض مع أن هذا المذهب قد يتغير من زمان إلى زمان وجوب
الاستعانة بالمدد الخارجي في الإجماع في إتيان العدالة لاستتمام
الأنعام والزيادة في العباد الاستعانة بالمدد الخارجي في إتيان
دائرة الأوقاف ، ولكن جوهر الاستعانة بالمدد الخارجي هو

والاصلي نظرا لاحكام قانون المالكين والمستأجرين .
 واذا بقي الوضع على ما هو عليه الآن فستحرم الاوقاف الاسلامية من الواردات المنتظرة خلافا لما
 سعت اليه وانفقت عليه .

سعت اليه وافترقت عليه .
 كما ان بعض المستأجرين من الاوقاف اخذ بمنح مستأجره حق التأجير الفرعي لقاء قبضه ، مبالغ كبيرة
 منهم الامر الذى سيضر بمصالح الاوقاف ضررا كبيرا .
 ولجميع هذه الاسباب ودفعاً للاضرار الجسيمة التي ستلحق بالاوقاف الاسلامية رؤى من المصلحة
 العامة وضع هذا القانون .
 وان هذا القانون ليصحف بتاتا بحقوق مستأجرى العقارات الوقفية ولا يسلب منهم اى حق بمقتضى عقود
 وان هذا القانون لا يصحح حلها لاي تحاليل على القانون ضد صالح الاوقاف الاسلامية .
 اتفقهم مع دائرة الاوقاف الاسلامية ، ولكنه يضع حلاً لاى تحاليل على القانون ضد صالح الاوقاف الاسلامية .

قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية

من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني العبارات التالية في هذا القانون مايلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

(مستأجر) كل من تعاقد قبل صدور هذا القانون أو بعده مع دائرة الاوقاف الاسلامية على استئجار ارض وبقية إقامة منشآت عليها واعطي الحق في استغلالها لمدة

(متأجر فرعي) كل من استأجر من المتأجر أو من إى متأجر فرعي إى مقدار إقامه المتأجر بمقتضى عقد بينه وبين دائرة الأوقاف الإسلامية وإى شخص آخر شغل ذلك المقار أو جزءاً منه .

(مستأجر الفرعي) كل من استأجر من المستأجر أو من أي مستأجر فرعي بمقتضى عقد بينه وبين داراة الأوقاف الإسلامية أو أي شخص آخر شغل ذلك المقار أو جزءا منه .

daily life

المادة ٣ - لا تسرى أحكام قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته على أى مستأجر أو مستأجر فرعي كما هو معروف في هذا القانون .

المادة ٤ - اذا قل بدل الايجار المتفق عليه بين المستأجر والمستأجر الفرعي عن اجر المثل لا تكون دائرة الاوقاف الاسلامية ملزمة بقبول البديل المذكور ، ويحق للدائرة المذكورة في هذه الحالة استيفاء اجر المثل عن عقار الوقت الذي يستمر المستأجر الفرعي بأشغاله بعد انتهاء العقد بين المستأجر والدائرة المذكورة .

وايفاء هذه الغاية بقدر اجر المثل بقيمته كما هي بتاريخ عقد الاجارة بسين المستأجر والمستأجر الفرعي .

المادة ٥ - كل اتفاق بين المستأجر والمستأجر الفرعي يعطي الاخير حق التأجير الفرعي يعتبر باطلا ما لم يكن المستأجر قد ملك هذا الحق بنص صريح ورد في العقد بينه وبين دائرة الاوقاف الاسلامية .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزيرا المدلية وقاضي القضاة مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

(ح)

المقرر : قرار رقم (١٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٣١ برئاسة معالي السيد سابي العكشة وحضور السادة : المقرر سلمان القضاة سليم البيخيت ، صلاح السحيات وبحضور معالي وزير التربية والتعليم .

ونظرت في القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ قانون المناهج والكتب المدرسية ، وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي : -

١ - في المادة التاسعة استبدال عبارة (بأكثريه مجموع اعضائها) بعبارة (بالاجماع أو بالأكثرية) .

٢ - في الفقرة (أ) من البند (ج) من المادة (١٢) استبدال كلمته (٥) بكلمة (بثلاث) الواردة في آخرها .

٣ - في المادة (١١) استبدال عبارة (متفرغين لهذا العمل) بعبارة (من موظفي وزارة التربية والتعليم)

٤ - في المادة (٢٢) استبدال الفقرة (ب) بالنص التالي : -

« ب - اما في الطباعات التالية فيقوم بالاشراف على طابعته وتدقيقه قسم المناهج والكتب المدرسية » .

٥ - في المادة (٢٣) تضاف عبارة (مكالمة لا تزيد على) بعد عبارة (لترجمه) .

٦ - تضاف الى آخر الفقرة (ج) من المادة (٢٤) العبارة التالية :

« في كل سنة على ضوء ما قام به من جهد »

٧ - في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) تضاف عبارة (مرة واحدة في السنة) بعد عبارة (مدارس الحكومية) .

٨ - في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) ايضا

تخلّف عبارة (الذين اعفوا من الرسوم المدرسية لتفرهم من) وتضاف العبارة التالية اليها : -

« التي تنقيد بمناهج وزارة التربية والتعليم » بعد عبارة « المدارس الاهلية » .

٩ - يستبدل نص المادة (٣١) بالنص التالي :

« ٣١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٠) فقرة (أ) تباع الكتب المدرسية المقررة وفق التعليقات والاسعار التي يضعها القسم لهذه الغاية .

اللائحة القانونية

وزير المدلية ووزير التربية والتعليم : معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ،

قبل اجراء اية مناقشة على موضوع قانون المناهج والكتب المدرسية بودي ان اورد المجلس الكريم بالملومات الكافية حول هذا الموضوع ، الملومات التي ادت الى اصدار هذا القانون بصورة مؤقتة لجميع الظروف والملابسات التي مرأوا مرت بها قضية الكتب المدرسية في وزارة التربية والتعليم .

هذه القضية عاشت سنين طويلة في ظل قانون المعارف العام رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥ ومسح الاسف الشديد فان هذا القانون (قانون المعارف العام) لم

يستطع ان يحكم في هذه القضية ولم يتمكن من ايجاد اي حل معقول لقضية الكتب المدرسية . ففي ظل

هذا القانون وقعت في وزارة التربية والتعليم فوضى في التأليف ، وفوضى في تقرير اثمانها ، وبالتالى حصلت الفوضى

في جهاز وزارة التربية والتعليم ، في ظل قانون المعارف العام حصلت الفوضى في التأليف حيث

اصبح التأليف خللاً لرسائله ، اصبحت تجارة الاستغلال وسيور في هذا الطريق على خلاف ما

جاءت به رسالة التربية والتعليم ، وحصلت الفوضى

ايضاً في تقرير الكتب المدرسية وقضية تقرير الكتب المدرسية متصلة اتصالاً وثيقاً بالمؤلفين فقد صدف ان يؤلف الكتاب احد المؤلفين ومن اجل تقريره في وزارة التربية والتعليم يشترك معه عدد كبير من المسؤولين الاوائل في هذه الوزارة ، وكانت تعطى لهذه الكتب اسعار خيالية وسيستفاد هذا للمجلس الكريم من البيانات الرسمية التي سأقدمها الآن ومن الارقام التي ستكلم في هذا الموضوع ، اصبح تقرير الكتب متصلاً بالتأليف وهناك وقائع مادية ثابتة في وزارة التربية والتعليم تدل دلالة قاطعة على ان التأليف على ان تقرير الكتب كان نتيجة حتمية جاءت بصورة مباشرة بعد او نتيجة تأليف الكتاب المدرسي . زادت الفوضى اكثر عندما تناولت المناهج المدرسية فهناك وقائع ثابتة ايضاً في وزارة التربية والتعليم تدل على ان المناهج المدرسية قد تغيرت اكثر من مرة حتى تنفق مع كتاب مؤلف حتى في النتيجة يأتي تقريره لمصلحة المؤلفين ، وسرت الفوضى في تقدير اثمان هذه الكتب ، وسرت الفوضى في جهاز الوزارة فأصبح من اعمال المسؤولين الاوائل في هذه الوزارة التأليف اولاً ، وكان الترفيع يجري بمقتضى التأليف وتقرير الكتب المدرسية والتنفقات تجري على ضوء هذه الواقعة ، ودبت الفوضى في الوزارة بصورة لم يسبق لها مثيل ، فكان لا يد من عمل شيء وهنا بودي ان اشير الى الفوضى التي تحكت اكثر عندما اصبح الوزير مؤلفاً ووكيل الوزارة مؤلفاً ومساعدو الوكيل من المؤلفين وكلهم يتفقون على سلب ما يزيد ثلاثمائة الف طالب من سكان هذه المملكة ، كان للوزير اكثر من ثلاثين كتاباً كلها مقررّة ومن الملاحظ يا حضرات النواب المحترمين ان كتب وزير التربية ووكيل الوزارة ومساعدو الوكيل لم يكن من بين كتبهم كتاباً واحداً لم يقرر ، كلها كانت كتباً مقررة

هكذا منه الاصل

وصالحة لأن تكون في ايدي طلابنا وهنا وجدت ان لا بد من عمل وان لا بد من اصلاح، لا بد من اجراء جلدي يعالج هذه القضية وكانت النتيجة ان لا بد من قانون المناهج والكتب المدرسية، جاء هذا القانون وفق احكام الدستور، ليس غريباً عن قوانيننا وانما هو من الوجهة الدستورية جائز ومتفق مع احكام الدستور.

المادة ١١ - من الدستور تقول :

(لا يستملك ملك احد الا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يبين في القانون) فالتملك اما ان يكون ملكاً عقارياً واما ان يكون ملكاً منقولاً فيالنسبة للملك العقاري صدر قانون الاستملاك وبالنسبة للاموال المنقولة صدر قانون المناهج والكتب المدرسية : وكان لا بد من اصدار هذا القانون بصورة موثقة وذلك لاقتراب افتتاح المدارس ولوجوب طرح الكتب المدرسية في عطاء حتى تكون جاهزة للاستعمال عند بدء السنة الدراسية ، وأن ابرزما في هذا القانون انه استولى على ملكية الكتب المدرسية مقابل تعويضات دفعها وزارة التربية والتعليم هذه التعويضات وضعت من مبلغ يرصد في كل عام مقداره ثمانون الف دينار ترصد لشراء كتب لطلبة الفقراء من وزارة التربية والتعليم : ويسرني ان اقول بان مجموع اثمان الكتب لجميع طلاب هذه المملكة طلاب وزارة التربية والتعليم والمدارس الاهلية والخاصة لم يكلف ثمانين الف دينار في هذا العام وهنا يودي أيضاً ان اقدم للمجلس الكريم بياناً رسمياً صادراً عن وزارة التربية يقطع في هذه الناحية الاقوال المتعددة في هذا الموضوع وهو يشير الى الوفر المالي الذي حققه قانون المناهج والكتب في هذا العام والقرارد موقع من امين المتبوع ومحاسب النفقات ومحاسب وزارة التربية والتعليم ورئيس قسم

لم تسلم للمجلس ذهلام توزع

اللوازم ، يدل هذا البيان على ان المبلغ المتوفر من صرف اثمان اسعار الكتب العربية هو ٢٦٥٨٤٦ ديناراً والمبلغ المتوفر من صرف اثمان الكتب الانكليزية هو ١٨٠٦٤ ديناراً الوفر من موجودات المدارس من الكتب هو ٨٣١٢٠ ديناراً وهنا يودي ان اوضح لماذا كان الوفر قليلاً بالنسبة الى الكتب الانكليزية ، هذه الكتب لم يتناولها قانون المناهج والكتب المدرسية لأنها غريبة على هذا البلد وليست في بلادنا ولم تطبع هنا ولم نستول على ملكيتها ، انما بقي الفرق حسب اسعارها العادية في خارج البلاد والوفر من موجودات المدارس من الكتب كانت في كل عام كل مدرسة تأخذ زيادة عن الكتب المقررة لها وهذه الزيادة تقتضيها قرارات وزارة التربية والتعليم ارضاء للمؤلفين فالمدسة اذا كان بها ٥٠٠ طالب تأخذ الى ٨٠٠ طالب وفي نهاية السنة - هذه واقعة معترف بها ومعروفة في ميدان وزارة التربية والتعليم - في كل سنة تلتف هذه الكتب ولا تعطى للصفوف في السنة المقبلة لأنه يجري تغيير على مناجها ويجري تغيير طفيف عليها من اجل الربح .

ويسرني هنا ان اقدم المعلومات عن اسعار جميع الكتب العربية والانكليزية كيف كانت مقررة في السنة الماضية في وزارة التربية والتعليم وكيف نتيجته لقانون المناهج والكتب المدرسية اصبحت اسعارها .

نسخة لمعالي رئيس المجلس ونسخة اخرى للقمم القانوني في مجلس النواب .

الرئيس : توزع .

وزير المالية ووزير التربية والتعليم : قد طرحت الكتب المدرسية وفق القوانين بمطام وأول مرة في

تاريخ هذه الوزارة كانت كتب جميع الطلاب في المملكة متوفرة قبل بدء السنة الدراسية ، هذه اول مرة في تاريخ وزارة التربية والتعليم وقد وزعت الكتب على جميع الطلاب في وزارة التربية والتعليم في جميع المراحل المختلفة مجاناً دون أي مقابل ودون ان تسرد وهذه اول واقعة تحصل بين الدول التي تعيش في هذه المنطقة .

(تصفيق)

اود ان اقرأ التعليقات التي ارسلتها الى المدارس في هذا الخصوص ، اي بخصوص توزيع الكتب المدرسية .

١ - توزع الكتب المدرسية العربية على كافة طلاب مدارس وزارة التربية والتعليم في جميع المراحل التعليمية الابتدائية والاعدادية والثانوية مجاناً ولا تسرد .

٢ - توزع الكتب الانكليزية على جميع طلاب مدارس وزارة التربية والتعليم في المرحلة الابتدائية مجاناً ولا تسرد .

٣ - تباع الكتب الانكليزية لطلاب المدارس الحكومية في المرحلتين الاعدادية والثانوية بالاسعار الرسمية المقررة للعام الدراسي ٦٣/٦٤ وتباع للمدارس الاهلية الكتب الانكليزية من المكتبات ماعدا كتب معينة من الكتب الانكليزية فتباع مع الكتب العربية من مكاتب التفتيش في الاوليه .

وقد جرى توزيع هذه الكتب وقمت بالتوزيع في القدس قبل يومين بنفسي وكان يجري بصورة منتظمة وقد نجح المشروع نجاحاً لم يسبق له نظير اما المدارس الاهلية والخاصة فقد زدنا من اسعار الكتب عليها بما يتفق مع النظام ، فهناك نظام اللوازم يقول في المادة ٧٧ فقرة ٢ -

التمن الحقيقي اي الثمن الموضوع بموجب

قوائمها مضافاً اليه العمولة واجرة الشحن والتأمين والمعاية والوزم والنقل وكافة المصاريف الاخرى علاوة قدرها (١٥ %) على الثمن الحقيقي .

فنظام اللوازم يميز للحكومة ان تباع بربح (١٥ %) وهنا جاءت اسعار الكتب في المدارس الاهلية والخاصة لا تتفق مع الاسعار التي توزع بها الكتب على مدارس الحكومة زيادة (١٥ %) هذه الزيادة (١٥ %) وفرنا بها الكتب مجاناً لطلبة التربية والتعليم .

السيد السحجات نائب الكرك : معالي الرئيس بعد ان استمعنا الى شرح معالي السيد الوزير وقبل ان يبدأ زميلي مقرر اللجنة القانونية تلاوة قانون المناهج والكتب الدراسية يشرفني بصفتي احد اعضاء اللجنة القانونية التي درست هذا القانون ان اتقدم بالشكر الجزيل الى حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم بصفة عامة والى معالي وزير التربية والتعليم السيد حسن الكايد بصفة خاصة على الجهود الصادقة التي بذلت من اجل انجاز هذا القانون الذي اعتبره ويعتبره كل مواطن خطوة جريئة نحو الحياة الافضل التي ينشدها جلالته الحسين لهذا البلد العربي الاصيل .

لقد خلصت هذه الخطوة بلدنا من استغلال المستغلين الذين تاجروا بالكتب المدرسية حقبة طويلة قالى جلالته الملك المعظم والى حكومته الرشيدة والى معالي وزير التربية خالص الشكر وبالحق التقدير .

بقيت نقطة حول الكتب الانكليزية فاني اقترح على معالي الوزير ان تستورد وزارة التربية والتعليم هذه الكتب رأساً بعد الاتصال مع مؤلفيها في الخارج بواسطة سفرائنا وملحقينا القدامين لنخلص من الارباح الباهظة التي تتقاضاها المكتبات .

السيد الحاج حسن نائب عمان : معالي الرئيس انني وانا التي على ما جاء في كلمة الاخ صلاح السحجات من شكر وتقدير للحكومة ، هذه الحكومة

مكتبة من اصل

لهذه الخطوة المباركة التي وضعت حداً للاستغلال والاستغلالين . واني اطالب هذه الحكومة اتماماً على البيان الذي قدمه معالي وزير التربية والتعليم والذي بين فيه الى مجلسكم الكريم ارقاماً تتكلم وحقائق بارزة ، اطلب من هذه الحكومة الاتدع لهذه النعمة الباطلة تلك النعمة التي كانت مستحقة في وزارة التعليم من مسؤولين ومن وزير سواء من وزير او من مساعد وزير او من وكيل وزير ممن رفعوا في هذه الوزارة مستغلين الطالب البريء وجمعوا ثروات طائلة على حساب الاجتهاد وعلى حساب الاستغلال ، فاني اطالب الحكومة ان تحاكم هؤلاء وتعاقد من ثبتت تهمته ليكون امثولة لجميع اجهزة الدولة لاكتنايا اخوان اعتدنا في السابق كل ما نتخله من اجراء مع اي موظف في الدولة هو ان تكف يده عن العمل او نحمله على التساعد ، فهذا في رأيي فيه تشجيع في المستقبل للموظفين بأن يستمروا في استغلالهم للمواطنين ومن اتخاذ الخطوات بأنهم عندما يعلمون ان لعقاب لهم الا الاحالة على التقاعد او الاستغناء عن الخدمات فهذا شيء ارى انه لا يتفق ومصلحة البلد ولا ينسجم مع الحكم الصالح .

السيد الدليموني نائب اريد : بمعالي الرئيس انني اذ اشارك زملائي في شكر الحكومة على خطتها بتقديم قانون المناهج لا يسعني الا ان استسمح الحكومة ان يضع صدرها بكلمة حتى اقولها لا ذلعا . حين اولئك الذين استغلوا في الحق اوالباطل جهودهم ولكي ارجو من الحكومة وهي تطلب من اي نائب في هذا المجلس عندما يوجه اي وزير منها او الحكومة بكاملها بتساؤل من نائب ايضا ان نخط لنا منهاج في هذا المجلس للاعضاء ولتسبها وهو ان لا للحكم القضائي الشخصية لما يتعلق بأي مشروع من المشاريع التي كنت لقرابة واحد وعشرين عاماً احداً

رجال التعليم وهذه الكتب التي ورد ذكرها في بيان معالي وزير التربية والتعليم قدمت لي بالذات واعترضت على عدد كبير منها ولم يطبع سوى كتاب واحد وكان ذلك بعد نقاش استدعاني اليه جلالة المغفور له الملك عبد الله المعظم وهو كتاب (الموجز للجغرافيا العربية) وكان فيه عدة هنات منها على ما اذكر عدم ذكر لواء الاسكندرون المسلوخ عن سوريا وكنا في ذلك الوقت اسام هدف قومي ومع ذلك لم يكن اعتراض من أن الكتاب سيستغل لقاصه شخصية ولكن من ناحية فنية وعلمية فالكتب التي قررت والمناهج التي وضعت وضعت في ظل قوانين وانظمة اعتقد ان بعض اصحاب المعالي كانوا وزراء ورؤساء حكومات في عهد تقرير هذه الكتب وصلاحيها او عدم الاعتراض عليها . اما الضجة في الاستغلال شيء آخر اعتقد ان رأي العام حاسب ذوي العلاقة عليه بما هو الواجب لهذا ارجو او رجائي من الحكومة وعلى اي وزير من اصحاب المعالي الوزراء ان تترك منهاج التثديد باخطائنا لأننا انا وغيري من النواب غداً ايضاً سيسهل علينا ان نتناول بعضها في هذا المجلس ونبدأ نحن بجملاتنا .

لذلك ارجو ، وان كانت كلمتي قد لا تقابل بالرضا هنا في هذا المجلس وخصوصاً من اصحاب السيادة والدولة والمعالي والوزراء ، لكنه رجاء نائب يحس بمسؤولية هذا البلد ومسؤولية اي وزارة مضت او ستأتي او قائمة بان يكون دائماً وابداً اسلوبنا اسلوباً رقيقاً في هذا المجلس سواء كان من النائب او من الدولة .

السيد الفارسي نائب نابلس : معالي الرئيس مع تأييدي المطلق وشكري العميق للحكومة الرشيدة الا ان هناك موضوعاً آخر اريد ان ابعثه

علمت من مصادر موثوقة ان وسائل كثيرة تبذل في سبيل اجراء مصالحة مع رئيس كلية الامة بعد ان انحلت الحكومة الرشيدة قرارها الخامس في سبيل اعادة الحق الى نصابه وبعد م المجلس الكريم في حينها بتقديم الشكر الجزيل الى الحكومة على خطوتها الجريئة هذه .

والان يوجد قضية في محكمة العدل العليا مقدمة من رئيس هذه الكلية السيد الحرامي .

لذا فاني اشجب هذا التخلل وارجو من الحكومة الرشيدة بان تترك الموضوع للمحاكم ذات الاختصاص ، وشكراً .

السيد عريقات نائب القدس : لقد حصلت اغلاط كبيرة واني اؤيد معالي الوزير فيما جاء ببيانه وخصوصاً ما جاء في بعض الكتب عن التاريخ وعن ثورة فلسطين الاخيرة فكان ٩٩٪ منها غير صالح ولذلك اطلب من المجلس ان يتبنى كلمة النائب المحترم السيد صلاح السحيمات واعتبار كلمته بالنيابة عن الجميع بتوجيه الشكر للحكومة .

السيد العروان نائب الطفيلة : ان الموضوع الذي نحن بصدره والذي اثاره معالي وزير التربية والتعليم مشكوراً ارجو ان يعتبر مشروع هام في وضعنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، هذا الموضوع الذي مز عليه ربح من الزمن يتخطى بين الخطأ والصواب دون ان تجد البلاد له حلاً جليدياً منطقياً كهذا الحل الذي اورده معالي وزير التربية والتعليم الحالي . ان هذا الحل هو في مصلحة جميع الافراد وقد اصبح مشروعاً نافعا حينئذ لو كانت معظم مقارناتنا التي تتدارسها مع الحكومة كهذا المشروع

اما ما ورد على لسان بعض اخواننا النواب المحترمين من انه ليس من الصواب ان نجسول في اخطاء بعضنا بعضاً في هذه التدويرة ان كانت هذه الاخطاء متبناه من بعض اعضاء المجلس التنفيذي واعني بذلك الوزراء او اعضاء المجلس النيابي الذي يعتبر مجلساً تشريعياً انني اغالطهم الر ي ، لماذا ؟ لاننا اذا اهلنا اخطاء بعضنا بعضاً لن نصبح ولن نسير نحو الطريق السليم ، علينا ان نقول للمخطيء انك خطيء يجب ان تتجنب هذا الخطأ لانه ليس خطأ فردياً بل خطأ عاماً ، وللمحسن انك احسنت لان احسانه هذا يعود على المجموعة وهذا ما فيه الخير وعلى هذا الاساس يمكننا ان نقوم ببعضنا بعضاً ، وكما يودي ان ارجو معالي الوزير ان يضيف الى هذه المكرمة مكرمة اخرى وان لا تخصص الكتب المجانية للمدارس الحكومية فقط وان تشمل هذه الرحمة ايضا المدارس الخاصة اعني بذلك الاهلية ، لذلك ارجو من معالي لجنة بسيطة الى تعديل النظام بشيء يتناسب ومصلحة المجموعة في هذه المملكة حتى لا يقال ان هناك عناصر تميز بين مدارس اهلية ومدارس حكومية

المقرر : اللجنة القانونية راعت هذه الناحية .

السيد وياح نائب جنين : ان ما تقدم به معالي وزير التربية والتعليم من شرح واف باعقادي هو شرحاً لايتخلل ادنى شك فيما مضى - وما تفصل به معالي الوزير ان دل على شيء فانما يدل على حرصه وزمائه بمنصبه من جهة ، وحرصه بالتالي على مصلحة الحكومة وحفظ كرامتها ورفع شأنها من جهة اخرى ، واخيراً هو بمثابة تعبير صادق لمعالي الامة واطمئنانها ، فلا يسعني بهذه المناسبة الا ان اقدم بخير الشكر لمعالي الوزير متمنياً له التوفيق ، في ظل قائلنا العظيم الحسين المعظم .

هكذا منذ الاصل

الاستاذ جعفر نائبا عمان : اؤيد اخواني وزملائي في توجيه الشكر الى الحكومة الرشيدة وخاصة الى معالي وزير التربية والتعليم على هذه الخطوة المباركة البناء ، واعتقد جازماً بأن الاخوان الزملاء الذين تكلموا انما عبروا عن آرائهم ولم يكونوا منساقين بعواطفهم من ايد معالي وزير التربية والتعليم في شرحه للموضوع شرحاً واضحاً ، او في اعتراضه على ذكر الهبات او الاختلاسات او الاستغلال الذي وقع في السابق ، ان الاصلاح لا يمكن ان ياتي بالعواطف بل يحتاج الى تشريع ، الذي نعرفه دائماً ان الدستور ومواده وبنوده شيء وان رغبات بعض الوزراء في الحكومات في كثير من الاحيان شيء آخر يسيرون الدستور والقانون حسب اهوائهم ، ولا شك بأن في هذا انتهاك على الدستور وعلى حقوق الامية ، وتعدنا كذلك ان نحاسب الناس اذا ما ذهبوا لحساب كلام لا حساب عماكة ومقاضاة .

قصة الكتب قصة قديمة اثيرت في هذا المجلس عدة مرات ولكن الناس القوا ان من يهاجمونه في هذا المجلس على السرقة او على الاختلاس او على الاستهانة بانور الناس انه غداً او بعد غسد سيصبح مسؤولاً كبيراً وعندها هذا الذي هاجم المجلس او هذا السارق سوف لا تقضى له حاجته ومع هذا احب وانا اؤيد الموقف الحازم من هذه الحكومة الرشيدة ان شاء الله وبخاصة موقف معالي وزير التربية والتعليم هذا الموقف النابع من توجيه جلالة الملك المعظم . في اقتراح يجب ان يكون قراراً من هذا المجلس ان كل محتلس وزيراً كان او مديراً او مفتشاً كان او معلماً يستغل وظيفته او جهاته او غيرته لتولعب بمقدارات الامة من ليس فطال ان يحاسب حساباً ضيقاً وان يوافق المجلس ويطالب باصرار وضع قانون من اين لك هذا حتى يوقى بالاحتسوس وبالسراقين ان كانوا

سفراء او مؤلفين او كانوا موزعي مؤن او حبوب على المواطنين ان يوقى بهم ثم يحاسبوا علانية وامام الناس لا في قاعة ومحكمة سرية وانما امام الناس حتى يعرفهم الناس وحتى يرفضوا في المستقبل اذا ما رجعوا وزراء او رجعوا مدراء ، نحن لا نضع حداً للسرقات لاننا نقول ان فلاناً سرق تكتب الصحف ويقدم تقرير من ديوان المحاسبة ثم يناقش السارق باسمه في المجلس فاذا بنا نرى انه اصبح عظيماً واصبح يشطب على اسمه من سجل السرقات ثم يذهب غيره ويأتي آخر وهكذا دوليك ولا شك ان الذي يسرق وهو مؤمن بأنه لا يجرم من راتب التقاعد سوف يحتس ويستغل فترة منصبه او فترة وجوده في الوزارة او في اي وظيفة مرموقة ، يستغل هذه الفترة فيجمع الكثير من اموال الناس .

في حادثة السكر اقام احد الوزراء عماره بثلاثين الف دينار ولكنه لم يحاسب ولم يناقش حدث تلاعب تعرفه الكه رباء .

الرئيس : من هو ؟

الاستاذ جعفر نائبا عمان : النظام لا يسمح اما اذا المجلس يسمح او يوافق فانا مستعد ان اسمي اسمه واسم ابيه وجده .. الى آخره .

« تصفيق »

الا ارجو ان لا يكتفي هذا المجلس الكريم وان لا يكتفي الحكومة الرشيدة بذكر سقطات او ما ارتكبه الشخصيات الذين ذهبوا وان تخلف المثل الساجد . اذكروا محاسن موثاكم .

« ضحك »

ان تخالف هذا المثل وان يوقى بكل من استغل وان يحال الى القضاء وان يحاكم محاكمة عادلة علنية فان ينال جزاءه وان يسمح للصحف ان تكتب بالخط

السنة المدرسية اشهد بانني رأيت اسراباً من الطلاب تحمل جميع الكتب المدرسية في ايديها منذ بداية الدراسة ولذلك فاني اثني على شكر الحكومة .

الرئيس : للموضوع اشيع بحثاً فهل يوافق المجلس على توجيه الشكر الى الحكومة ومعالي الوزير بالجميع : موافقون .

الرئيس : والان تأتي الى بحث مواد القانون تفضل ياسلمان بك ؟

المقرر : اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب ودرست هذا القانون في اخر مرحلة بحضور معالي وزير التربية والتعليم ولا شك ان اللجنة تشارك المجلس الكريم رأيه بان هذا القانون جاء خطوة حكيمة قضت على الاستغلال وجاء متفقاً وروح المادة (٢٠) من الدستور التي كفلت التعليم المجاني للمرحلة الابتدائية اللجنة اجرت بعض التعديلات القصص منها تخفيف بعض الاعباء المالية وهذا نص القرار .

٤ - في المادة (٢٢) تبديل الفقرة (ب) بالنص التالي :

ب - اما في الطبقات التالية فيقوم بالامراف على طباعته وتدقيقه قسم المناهج والكتب المدرسية .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟ بالجميع : موافقون .

المقرر : ٢ - في الفقرة (أ) من البند (ج) من المادة (١٠) تبديل كلمة (خمس) بكلمة (ثلاث) الواردة في اخرها .

السيد عريقات نائب الرئيس : يسأفا ثلاث سنوات ؟

العريض ومعالي فلان الفلاني الذي كان وزيراً في الوزارة الفلانية استغل وزارته فاقام بناء او فندقاً في بيروت .

السيد عريقات نائب الرئيس : نفني على ما قاله الزميل السيد المعايطة نائب الكرك :

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام

لكل نائب رأيه في هذا المجلس الكريم - لـ الحرية اقترح على مجلسكم الكريم ان بوجه الشكر لحكومة جلالة الملك المعظم الرشيدة على الجهود الجبارة التي تضمنها بيان معالي وزير التربية والتعليم الفعـال فاري لزاماً على كل مواطن ان يقول للمحسن احسنت وان يقول للمسيء اسئت عندئذ تنظم الامور وتجري في مجراها الطبيعي .

السيد ملحميس نائب نابلس : كل ما أود ان اقله ان يكون شكر الحكومة الرشيدة ومعالي وزير التربية باسم المجلس باجمعه .

السيد حجازي نائب الخليل : معالي الرئيس لاهية البحث نود ان نتكلم جميعاً حول هذا الموضوع ولو كلمة قصيرة .

كما تفضل السادة النواب الكرام ، نادى هذا المجلس بتأميم الكتب المدرسية منذ زمن بعيد ، وتعتبر هذه الخطوة الجريئة البناءة نصراً ليس نصراً مادياً فحسب بل ونصراً معنوياً ايضاً ولعل جلالة الملك المعظم عندما وجه كتابا الى سيادة رئيس الحكومة حول المكاسب التي احرزتها وزارة التربية والتعليم كان يعني تأميم الكتب المدرسية على ما اعتقد في اول بيانه وهذا التصريح نود ان الاستمرار به والبقاء ان شاء الله واثني اشهد كما تفضل معالي وزير التربية والتعليم بأنه وزع الكتب المدرسية في اليوم الاول من بداية

هكذا منه لاصل

المقرر : في الواقع سألنا معالي وزير التربية والتعليم فأجاب بأنهم يجدون صعوبة بإيجاد اشخاص لهم دراسة خمسة سنوات وقد يكون هناك كفاءات بين الاشخاص الآخرين .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟
الجميع : موافقون .

المقرر : (٣) في المادة (١١) يستبدل عبارة (مترغين لهذا العمل) بعبارة (عن موظفي وزارة التربية والتعليم) توفيراً للعمل .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟
الجميع : موافقون .

المقرر :

ونظرت في القانون الموقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ قانون المناهج والكتب المدرسية ، وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي : -

١ - في المادة التاسعة استبدال عبارة (بأكثريه مجموع اعضائها) بعبارة (بالاجماع او بالأكثريه) .
توفيراً لآل ايضاً .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟
الجميع : موافقون .

المقرر : (٥) في المادة (٢٣) تضاف عبارة (مكافأة لا تزيد على) بعد عبارة (لترجمه) .

الرئيس : هل يوافق المجلس على التعديل بالشكل الذي تلاه المقرر؟
الجميع : موافقون .

المقرر :

٦ - تضاف الى اخر الفقرة (ج) من المادة (٢٤) العبارة التالية : -

« كل سنة على ضوء ما قام به من جهد » .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟
الجميع : موافقون .

المقرر : (٧) في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) تضاف عبارة (مرة واحدة في السنة) بعد عبارة (مدارس الحكومة) .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟
الجميع : موافقون .

المقرر :

(٨) في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) ايضاً تحذف عبارة (الذين اعفوا من الرسوم المدرسية لفقرهم من) وتضاف العبارة التالية اليها : «التي تقتيد بمناهج وزارة التربية والتعليم» بعد عبارة « والمدارس الاهلية »

في الواقع اللجنة رأت ان المدارس الاهلية فيها فقراموفي مدارس فقيرة وبما ان الحكومة تكفل التعليم الخيافي في المرحلة الابتدائية رأت ان يشمل التوزيع الخيافي في المرحلة الابتدائية في المدارس الاهلية التي تقتيد ببرامج وزارة التربية .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟
الجميع : موافقون .

المقرر :

٩ - يستبدل نص المادة (٣١) بالنص التالي :
٣١ - مع مراعاة احكام المادة (٣٠)

فقرة (أ) تباع الكتب المدرسية المقررة وفق التليبات والاسعار التي يضمها القسم لهذه الغاية

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : والآن القانون بمجموعه كما ورد (من الحكومة مع التعديلات التي اقراها المجلس بالرأي

فهل يوافق عليه المجلس ؟)

الجميع : موافقون .

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون المناهج والكتب المدرسية

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المناهج والكتب المدرسية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - تعني كلمة (المناهج) المناهج المقررة في مدارس ومعاهد المملكة الاردنية الهاشمية باستثناء الجامعة الاردنية .

ج - تعني عبارة (الكتب المدرسية المقررة) كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في مدارس المملكة ومعاهدها باستثناء الجامعة الاردنية ويشمل ايضاً اصول الكتاب وتجارب طبعه .

د - تعني كلمة (الوزارة) وزارة التربية والتعليم ، وتعني كلمة (الوزير) وزير التربية والتعليم .

هـ - تعني كلمة (المؤلف) الشخص الذي وضع الكتاب المدرسي المقرر عن طريق التأليف أو الجمع أو الترجمة .

و - تعني كلمة (المكافأة) المبلغ الذي يدفع للمؤلف بدل حق التأليف أو أية حقوق اخرى في الكتاب المدرسي المقرر .

وتشمل لفظة المذكور المؤلف ايضاً كما يطلق المفرد على المني والجمع والعكس بالعكس .

المادة ٣ - تؤلف لجنة عليا تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج أو تعديلها الا بعد موافقة اللجنة العليا .

هكذا جاء الاصل

المادة ٤ - تكون اللجنة العليا من :

- أ - ممثل عن الجامعة الأردنية ينسبه مجلس الجامعة .
- ب - ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسبه الوزير .
- ج - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسبه الوزير ويؤخذ دوريا منها بحسب قدم تأسيسها .
- د - ممثل عن المدارس الاهلية الخاصة ينسبه الوزير .
- هـ - رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية (يحكم وظيفته كما يأتي فيما بعد) ويكون اميناً للسر اللجنة ولا يجوز أن ينتخب رئيساً أو نائباً لرئيس اللجنة .
- و - ممثل عن نقابات المهن العليا (الطب ، الصيدلة ، المحاماة ، الهندسة) تنسبه مجالس هذه النقابات دوريا .
- ز - ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسبه دوريا مجالس هذه الغرف .
- ح - عضوين من ذوى الخبرة والرأى المهتمين بامور التربية والتعليم ينسبهما الوزير بصفتها الشخصية من خارج الوزارة .
- المادة ٥ - يعين عضو اللجنة العليا بتنسيب من الجهة المختصة وبقرار من مجلس الوزراء ولا يعزل الا بقرار من مجلس الوزراء .
- المادة ٦ - تكون مدة العضوية في اللجنة سنتين ، تسقط بعدها عن واحد من الاعضاء بالقرعة ، ويمكن اعادة انتخابه بعد تنسيبه من الجهة المختصة .
- المادة ٧ - تنتخب اللجنة رئيساً ونائباً للرئيس بالاقتراع السري لمدة عامين .
- المادة ٨ - يشترط في عضو هذه اللجنة أن يكون جامعياً .
- المادة ٩ - تصدر اللجنة العليا قراراتها بالاجماع أو الاكثريّة وترفعها للوزير الذي عليه أن يقدمها الى مجلس الوزراء لاعتمادها .
- المادة ١٠ - ينشأ في الوزارة قسم خاص يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته فنية وتنفيذية على الوجه التالي :
 - أ - يهيئ الدراسات الفنية ، ويتولى البحوث العلمية ويجري التجارب التربوية ويقترح التشريعات اللازمة ، وغيرها من الاعمال الفنية التي تكلفه بها اللجنة العليا والوزارة مستعيناً بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي الوزارة والمفتشين ويمكن أن يستعين باساتذ كليات الجامعة ومن شاء من الخبراء والمختصين .
 - ب - يقوم القسم بوضع المناهج وتعديلها والاشراف على تأليف الكتب المدرسية وفق السياسة التي رسمتها اللجنة العليا ووافق عليها مجلس الوزراء .

ج - يتألف هذا القسم من :

- أ - رئيس وخمسة اعضاء مختصين في مباحث الآداب والعلوم والصناعة والزراعة والتجارة . يضاف اليهم عضو سادس متخصص بالتربية وعلم النفس ، يتولى ادارة مكتب الكتب المدرسية كما هو منصوص عليه فيما بعد . ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية مع خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات .
 - ب - ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم مباشرة .
 - ج - مكتب للكتب المدرسية يرأسه العضو السادس ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ، ويختص بالتنفيذ والاجراءات العلمية التي تتعلق بوضع الكتب المدرسية وتأليفها وطبعها ، وهو صلة الوصل بين القسم والموظفين والطابعين والناشرين .
- المادة ١١ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية وعضاؤه وجميع موظفيه من موظفي وزارة التربية والتعليم ويكون رئيسه مرتبطاً بالوزير مباشرة .
- المادة ١٢ - يقرر وزير التربية والتعليم المناهج الموضوعة من قبل القسم بعد موافقة اللجنة العليا واذا لم يقرها الوزير يرفع الامر الى مجلس الوزراء .
- المادة ١٣ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي مرحلة دراسية كاملة على بلده تنفيذها ويتم هذا التغيير على اساس من البحث والدراسات والتجارب التي اجراها القسم بموافقة اللجنة العليا ومشاركة الهيئات التعليمية والفنية المختصة في الوزارة وخارجها .
- المادة ١٤ - لا يجوز لاعضاء اللجنة العليا ولا لرئيس قسم المناهج والكتب المدرسية القيام باعداد وتأليف الكتب المدرسية ، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر :
- المادة ١٥ - يتبع في اقرار الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة ، وفي الحالات الخاصة بلجأ الى طريقة التكليف
- المادة ١٦ - أ - اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة ، يعلن قسم المناهج والكتب المدرسية مرتين على الاقل في صحيفتين يوميتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يمينها .
- ب - تقدم مشروعات الكتب الى المكتب الخاص بالكتب المدرسية ، ويقدمها بدوره الى قسم المناهج والكتب المدرسية .
- ج - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مستعيناً في دراستها بمن يرى من الخبراء المختصين بعد موافقة اللجنة العليا عليهم .

المادة ١٧ - إذا تقرر اتباع طريقة التكليف، يطلب قسم المناهج والكتب المدرسية موافقة اللجنة العليا إلى شخص أو أكثر من المختصين وذوى الخبرة بأعداد مشروع الكتاب المطاوع وفق المنهاج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية.

المادة ١٨ - يقدم قسم المناهج والكتب المدرسية توصياته بشأن مشروعات الكتب إلى الوزير لأقرارها أو تحويلها إلى اللجنة العليا التي يكون قرارها نهائياً.

المادة ١٩ - يحق أقسام المناهج والكتب المدرسية إدخال أى تعديل أو تنقيح يراه مناسباً على كل كتاب مدرسي مقرر ويكون ذلك إما بتكليف المؤلف أو غيره من المختصين.

المادة ٢٠ - لا يسمح بتدريس أى كتاب في مدارس المماكة إلا إذا أقره قسم المناهج والكتب المدرسية وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٢١ - في حالة إقرار كتاب مدرسي يصبح هذا الكتاب حقاً من حقوق وزارة التربية والتعليم ويصرف لمؤلفه مكافأة لا تزيد على : -

أ - (٤٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الابتدائية.

ب - (٤٥٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الإعدادية.

ج - (٥٠٠) دينار عن كل كتاب يقرر للمرحلة الثانوية.

المادة ٢٢ - أ - يجب على مؤلف الكتاب أن يشرف على طباعته وتدقيقه، وإلازمه في الطبعة الأولى دون استحقاق أى أجر مقابل ذلك.

ب - أما في الطباعات التالية فيقوم على طباعته وتدقيقه قسم المناهج والكتب المدرسية.

المادة ٢٣ - إذا قررت الوزارة ترجمة كتاب لأقراره، فإنها تدفع لترجمته مكافأة لا تزيد على نصف المكافأة المخصصة في الأصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون.

المادة ٢٤ - أ - تدفع الوزارة لأي شخص تكلفه بتعديل أو تنقيح كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب مع ما يبذله من جهد في هذا السبيل يقرها الوزير على أن لا تتجاوز خمس المكافأة الأصلية المعطاة لمؤلف الكتاب.

ب - تدفع الوزارة لأي شخص تكلفه بالنظر في صلاحية مشروع كتاب مدرسي أجور إقندرها الوزير.

المادة ٢٥ - يدفع لكل عضو من أعضاء اللجنة العليا المختصين عليها في المادتين (٤ و ٥) المكافأة التي يقرها مجلس الوزراء في كل سنة على ضوء ما قام به من جهد.

طباعة الكتب المدرسية

المادة ٢٦ - عند البدء بتنفيذ هذا القانون توضع تحت تصرف الوزارة سلفة مالية كافية لحساب الكتب المدرسية المقررة وتنظم حسابات هذه السلفة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

المادة ٢٧ - تطبع الكتب المدرسية المقررة في المطابع المحلية بموجب عطاءات تطرحها الوزارة بالاتفاق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص ويعلن عنها في الصحف المحلية ولا يصار للطبع خارج المماكة إلا عند الضرورة القصوى.

توزيع الكتب المدرسية وبيعها

المادة ٢٨ - يؤلف القسم لجنة من ذوى الخبرة لتقوم بالاشتراك مع الجهات الحكومية المختصة بتحديد أسعار الكتب المدرسية المقررة وفق أسس عادلة تتفق ومقتضيات المصلحة العامة.

المادة ٢٩ - يعمم القسم قائمة بأسعار الكتب المدرسية المقررة على جميع المدارس والمكتبات والجهات المعنية.

المادة ٣٠ - أ - يوزع القسم الكتب المدرسية المقررة مجاناً على جميع طلاب المرحلة الابتدائية في مدارس الحكومة مرة واحدة في السنة وعلى طلاب هذه المرحلة في المدارس الأهلية التي تتقيد بمنهاج وزارة التربية والتعليم، كما تمنح هذه الكتب بالمجان بنسبة مئوية لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع عدد الطلاب، وذلك لغير القادرين على شرائها من طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية في المدارس الحكومية.

ب - لا تسترد الوزارة في نهاية السنة الدراسية الكتب التي منحت مجاناً للطلاب حسبما جاء في الفقرة السابقة.

المادة ٣١ - مع مراعاة أحكام المادة (٣٠) الفقرة (أ) تباع الكتب المدرسية المقررة وفق التعليمات والأسعار التي يضعها القسم لهذه الغاية.

المادة ٣٢ - يكون لقسم المناهج والكتب المدرسية ميزانية خاصة ومحاسب يشرف على تطبيقها وفق الأصول المالية المروعة، وصندوق خاص للكتب المدرسية وتخضع حسابات القسم والصندوق لإشراف وتدقيق ديوان المحاسبة.

أحكام عامة

المادة ٣٣ - للوزير أن يضع بالاستناد إلى هذا القانون التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غاياته.

المادة ٣٤ - يلغى هذا القانون كافة القوانين والأحكام السابقة التي تتعارض معه.

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء ووزيرا التربية والتعليم والمالية مكلفون كل بحكم اختصاصه بتنفيذ أحكام هذا القانون.

هكذا منه الأصل

٧ - مقررات اللجنة المالية

الرئيس : والآن تلي مقررات اللجنة المالية وليفضل المقرر السيد موسى ابو الراغب الى المنصة.

(١)

المقرر : قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٧ برئاسة معالي السيد سلم البيخيت وحضور السادة : عمران المعايطة ، حفطي ملحيس ، محمد الحشمان ، علي الدجاني و ابراهيم كريشان وعفيف بطارسة .

ونظرت في القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ٦٣ (قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي) وبعد مناقشة هذا القانون على ضوء الواقع وما مر على هذا القانون من مراحل بحث في مجلس النواب السابق اتضح الى اللجنة ما يلي :

ان هذا القانون قد قدم من قبل الحكومة كشروع قانون مجلس النواب بتاريخ ١٩٦٣/١/٢١ وقد اجل هذا المشروع الى اللجنة المختصة وادخلت بعض التعديلات بالنسبة لفئات الضريبة الواردة في مشروع القانون آنذاك وعند عرضه على مجلس النواب ومناقشته من قبل اعضاء المجلس والحكومة اتخذ المجلس قرارا بالاكثارية باقرار التعديلات التي تقدمت بها اللجنة المالية آنذاك واودع مشروع القانون الى مجلس الاعيان لاقراءه وقبيل ان يقر المشروع من قبل مجلس الاعيان حل مجلس النواب وبقي المشروع معلقا كما ورد من مجلس النواب وبدلا من ان تترك الحكومة مشروع هذا القانون حتى يبرأه بمراحله الدستورية الصحيحة لجأت الى وضع هذا القانون المؤقت والذي لا يختلف عما افرد مجلس النواب السابق بالنسبة لفئات الضريبة ورغبة اللجنة

المالية بالتعاون مع السلطة التنفيذية وعدم الرغبة الى اللجوء الى التعديلات بالنسبة لهذا القانون الحساس تجاوزت اللجنة هذه الملاحظة الدستورية واوصت المجلس الكريم باقرار هذا القانون المؤقت كما ورد من الحكومة .

وبهذه المناسبة لا بد للجنة الا ان تشير الى ناحية دستورية هامة وهي ان المادة (٩٤) من الدستور لا تجيز للسلطة التنفيذية (اي مجلس الوزراء) ان يلجأ لوضع قوانين مؤقتة الا لاتخاذ تدابير ضرورية والتي اشارت اليها المادة المذكورة وترى اللجنة ان اللجوء الى وضع قوانين مؤقتة في حالات عادية لا لا يتفق واحكام الدستور وهو عمل يعتبر من قبل الافتتاح على حقوق السلطة التشريعية ولذا ترجو اللجنة من مجلس النواب ان يأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات ويطلب من الحكومة الا تلجأ لوضع قوانين مؤقتة الا في الحالات التي نص عليها الدستور خالف : عمران المعايطة ، موسى ابو الراغب اللجنة المالية

سيقدم الزميل السيد عمران المعايطة بتلاوة مخالفته بنفسه اما مخالفتي فاني صرفت النظر عنها .

الرئيس : يتلى القانون مادة مادة .

السيد المعايطة نائب الكرك : معالي الرئيس : سأتلو مخالفتي اولاً على قرار اللجنة اذا سمحتم

الرئيس : تفضل

السيد المعايطة نائب الكرك :

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام ان التفقات الباهظة التي يصرفها المزارع لكل دويم من الموز والحمضيات باهظة جداً وهذه التفقات تتألف من النقاط التالية المنروسة درسا دقيقا :-

١ - اسقاء الدويم الواحد من الماء يكلف المزارع قيمة دينارين شهرياً .

بكل هدوء واعتدال حتى فصل الى العدالة .

الرئيس : يقرأ القانون ماده ماده .
المقرر :

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت معدل لقانون ضريبة الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من ١/٤/١٩٦٣ .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه المادة كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

المقرر :

المادة ٢ - يلغى النص الوارد في المادة (٢) من القانون الاصيلي المتعلق بتعريف لفظة الارض ويستعاض عنه بالنص التالي :-

تعني لفظة (الارض او الاراضي) لاغراض هذا القانون الارض او الاراضي السقي والابنية القائمة عليها وكل شيء آخر ثابت فيها باستثناء الابنية الصناعية

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه المادة كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

المقرر : المادة ٣ - يلغى الجدول الملحق بالقانون الاصيلي ويستعاض عنه بالجدول التالي :

(الجدول)

صنف الارض	الوصف	نسبة الضريبة فلس دينار
١	الاراضي المغروسة موزا	٩٠٠
٢	الاراضي المغروسة حمضيات	٦٠٠
٣	الاراضي المغروسة فواكه اخرى	٣٠٠
٤	اراضي السقي من الدرجة الاولى	١٠٠
٥	اراضي السقي من الدرجة الثانية	٧٠

تكونا من الاصل

الرئيس : نبحث الآن في فئات الضريبة كل فئة على حدة .
البند ١ - الاراضي المغروسة مسوزا هل يوافق المجلس عليها ؟
(١٩ فقط وافقوا) .

وزير المالية : الفت نظر النواب الكرام الى ان السادة النواب في كل يوم يتقدمون بمختلف الاقتراحات لتقوم الدولة بواجبها تجاه المواطنين ، وان الذي يطلب من الدولة ان تقوم بواجبها يجب ان لا يعجل عليها ايضاً بان تستوفي ما يعينها .

الموازنة في هذا العام قد وضعت على اساس وجود هذا القانون فارجو ان يعيد النواب الكرام النظر في موقفهم بحيث ارجو ان يوافقوا على الجدول كما ورد في القانون الموقت .

السيد المعايطة نائب الكرك : الآن ذكر لي معالي وزير المالية بان هذا القانون سيعمل به من ابتداء سنة ١٩٦٤ وليس ١٩٦٣ .

وزير المالية : لا يا سيدي يعمل به منذ سنة ١٩٦٣ .

السيد الحجاج حسن نائب عمان : لاشك انه عندما نظرت اللجنة المالية بهذا القانون وجب عليها ان تراعي الحقائق وان تتوخى الحساسة عندما قالت ويثبت بالاسباب الموجبة ان هناك دخل ثابت بالنسبة للاراضي التي تسقى سقياً .

الكم تعلمون جميعاً الحقيقة وهي عندما تشح السماء علينا بالظن فذلك يؤثر تأثيراً مباشراً على المياه الجوفية ايضاً . ان المياه الجوفية والينابيع السطحية هي عبارة عن تجمعات المياه والامطار التي تهطل علينا كل سنة . ولذلك ارجو ان اين للاخوان كما ان هذه الحكومة والحكومات السابقة دائماً وابداً

تسعى سعياً حثيثاً نحو تشجيع الزراعة ونحو تنمية الاقتصاد الزراعي وكلكم يعلم بان ماورد في الجدول من فرض ضريبة مثلاً على الحمضيات ونحن نستورد الحمضيات من الخارج فوجب علينا على الأقل ان ندفع المزارع بدون ضرائب ونشجعه على المزيد من زراعة ما نستورده من الخارج وايريد ان اوجه سؤالاً الى اللجنة المالية كما انني اريد ان اوجه نفس السؤال الى معالي وزير المالية ان يزودونا بالارقام التي من شأنها ان تبين مدى الزيادة التي ستحصل عليها خزينة الدولة من جراء هذا القانون ووضعه موضع التنفيذ وانني يقيناً من سياسة الحكومة البناءة ومن دعوة جلالة الحسين المعظم اري لزماً علينا ان نشجع الزراعة وان نتساعد في تنميتها وذلك اقل في الحسول برفض الضرائب عليها وان في وضع الضرائب من شأنه ان يحد من تنمية الزراعة وتشجيعها .

وزير المالية : لقد الفت في الماضي لجنة للدراسة النظام المالي للدولة وكان من جملة التوصيات ان تشمل ضريبة الدخل ايضاً الواردات الزراعية الحكومة قاومت هذه التوصية وما زالت تؤمن باستثناء واردات الزراعة من ضريبة الدخل ولما كانت القاعدة ان خزينة الدولة هي جيوب رعاياها وان هذه الجيوب اذا اغلقت مائة بالمائة فمن اين لخزينة الدولة ان تقف وتقوم بواجبها نحو الشعب ، وما انتم رُونَ ان الالب الذي كان يكلفه ثمن كعب (٥٠ ديناراً) الآن يدفع دينارين ، الدولة مطلوب منها مدارس ومطلوب منها مستشفيات ومطلوب منها كتب ومطلوب منها طرق ومطلوب منها تعليم فاذا كنا ننبخل على الدولة ان نرفع الضريبة على دوتم الموز من (٤ قرش) الى دينار ونصف فاعتقد ان هذا لا يتفق مع قاعدة اننا يجب ان نبذل

السيد السعود نائب السلط : المزارع مظلوم .

وزير المالية : هذا عدنا عن اعضاء الاراضي الماحلة .
وزير الاشغال العامة : اريد ان اضيف الى ما قاله زميلي المحترم ان هذا القانون عندما وضع روعي الاعتبار التالي : -

الاراضي في الاردن سقي وبعل ، الاراضي البعل هي التي تتعرض في اكثر السنين الى المحل ، سبع سنوات محل ولذلك ندفع ايجار المحصلين للضرائب سدى عندما وضع هذا القانون استثنيت الاراضي البعل فحتى يحصل تكافؤ في دخل الميزانية من الاراضي وضعت الضريبة بشكلها الحالي ، هناك نقطة اولى اريد ان اتمرض اليها غير ما قاله المقرر المالي وبدلاً من ان تترك الحكومة مشروع هذا القانون حتى يمر بمراحله الدستورية لجأت الى وضع القانون الموقت .

الحاجة الملحة التي اضطرت الحكومة ان تضع هذا القانون المؤقت هي لجباية الضرائب المتحققة وللأصرار فيها في غيبة المجلس .

السيد السعود نائب السلط : يا معالي الرئيس كل السقي مثل البعل .

السيد البهيث نائب عمان : معالي الرئيس ارجو ان اوضح الى المجلس الكريم بعض الملحوظات حول هذا القانون بصفتي احد الاشخاص في هذا المجلس الذي مر عليه مشروع هذا القانون في زمن المجلس السابق كنت اثناء اخذ اعضاء اللجنة القانونية ورئيس اللجنة المالية اننا والآن درسنا القانون واعطينا رأينا فيه وقدما تقريراً مفصلاً بين فيه الى المجلس المراحل التي مر بها هذا القانون والاسباب التي دعت اللجنة المالية ان تتوافق على هذا القانون كما ورد من الحكومة ...

السيد المعايطة نائب الكرك : (مقاطعاً) ... لا ادري كيف اعطوا قرارهم !
الرئيس : ارجو عدم مقاطعة النائب ، دعكم كل السيد البهيث نائب عمان : (مكتملاً)

... هذا القانون يا سيدي ، ويا ابو نجيب ، قدم في زمن الحكومة السابقة الى المجلس وايدان القانون او اوضح هذا القانون في الاسباب المرجحة هو ان الحكومة آنذاك رأت ان الاراضي البعلية معرضة للجفاف ومعرضة للمحصول فأتت من الانسب ان تعفي الاراضي البعلية بمجموعها من الضريبة انما وينفس الوقت رأت ان الاراضي التي تسقى بواسطة الالقية والاراضي التي تسقى بواسطة الموتورات او بواسطة الآلات الميكانيكية من الاراضي الغورية او جميع اراضي السقي هي اراض صالحة ويمكن الاستفادة منها وعلى هذا الاساس رأت الحكومة ان تعوض بعض ما فقدته او خسرت على خزنة الدولة من اعفاء الاراضي البعلية من الاراضي السقي ولذلك تقدمت الحكومة آنذاك بمشروع القانون وكان مشروع القانون ينص كما يلي بما يتعلق بفئة الضريبة .

دوتم الموز ١٥٠٠ فلس

دوتم الحمضيات ١٥٠٠ فلس

دوتم القواكه ٣٠٠ فلس

دوتم الاراضي التي تسقى بواسطة الالقية ٣٠٠ فلس

دوتم الاراضي التي تسقى بواسطة الماكينات ١٥٠ فلس

وحيث بحث اللجنة آنذاك هذا الموضوع من جميع النواحي بالنسبة للمحافظة على خزنة الدولة ومصلحة المزارعين على حد سواء وبالنسبة الى معلوماتنا الخاصة بصفة اكرية اعضاء اللجنة فمن

المزارعين ، رأت اللجنة ان تعدل مشروع القانون الذي قدم من الحكومة آنذاك بالشكل الذي ورد الآن بقرار اللجنة المالية اي انها ابقت على الموز كما ورد (١٥٠٠) ونزلت الحمضيات الى (٦٠٠ فلس) وابقت الفواكه والاشجار في الاراضي الغورية كما هي لانها قليلة جداً ، انما اهتمت بتاحية اخرى وهي التاحية المهمة والحساسة جداً والتي تميل نحو ٩٠٪ او ٩٥٪ من الاراضي الغورية التي تسقى وتزرع بمثل هذه المزروعات وهي الاراضي الاخرى فنزلنا الضريبة من (٣٠٠ فلس) الى (١٠٠ فلس) عن الاراضي التي تسقى بواسطة الاقنية اما الاراضي التي تسقى بواسطة الماكينات من ١٥٠ الى (٧٠) وعرض هذا القرار على المجلس وناقش المجلس هذا القرار مناقشة حادة ووقف معالي وزير المالية آنذاك وبين دفاعه حول هذا الموضوع والاضرار التي تكبدها الخزانة من جراء هذا التزليل الا ان اللجنة اصرت على رأيها ومجلس النواب باكله أقر التعديل الذي وضعت اللجنة المالية انما بعد ان اقر هذا القانون ليسير بالطريق القانونية واودع الى مجلس الاعيان حل مجلس النواب فرأت الحكومة ان تضعه كقانون مؤقت ومتقيدة بقرار مجلس النواب آنسلك ، من حيث الاراضي السقي التي نزلناها من (٣٠٠ فلس الى ١٠٠ فلس) والاراضي التي نزلناها من (١٥٠ فلس الى ٧٠ فلس) اعتقد ان هذا التعديل صحيح ويتفق مع المصلحة انما هناك في ملاحظة رغم اني من اعضاء اللجنة المالية والتي اقرت هذا القانون فسيما يتعلق بشجرة الموز ، اتركها للاعضاء الكرام وهي جذيرة بالاهتمام وجذيرة بالتقدير ، اذا ان الآبار التي تسقى منها هذه النوعية من الاراضي أصبحت مائتة الى الأضمحلان او الى الجفاف وزيادة الملوحة وهناك نقاشات كثيرة لا يستطيع ان يجعلها المزارع ، لذلك بصفتي رئيساً للجنة المالية اطرح هذا الموضوع فيما يتعلق بشجرة الموز فقط على المجلس الكريم وللمجلس الكريم كل الحق ان يعطي رأيه الاخير .

اما فيما يتعلق بالتعديلات الاخرى . فهي تعديلات تتفق والواقع وتتفق مع المنطق الصحيح . السيد الدجاني نائب القدس : معالي الرئيس من الانصاف للجنة المالية ان تبدي صورة من الصور التي استندت عليها في اقرار الضريبة على الموز . ان الاحصاءات الرسمية التي صدرت عن دائرة الاحصاءات العامة تدل على ان انتاج الموز في سنة ١٩٦٢ قلدرب ١٧٣٠٠ طن وأن المساحة المزروعة ٩٣٠٠ دونم وان الانتاج في سنة ١٩٦١ كان ١٣٣٠٠ طن والمساحة المزروعة ٨٨٣٠ دونم وفي سنة ١٩٦٠ كان الانتاج ٧٠٠٢ طن والمساحة المزروعة ٧٥٠٠ دونم في سنة ١٩٦٢ صدرت المملكة ٢٩٩٧ طناً من الموز بقيمة ١٠٧ الف دينار اي ان معدل السعر كان في حدود ٣٦ دينار فاذا حسبنا التكاليف يكون السعر للمزارع اقل من هذا الرقم ، اذا قلنا ان الانتاج كان ٩٣٠٠ طناً وضررنا بمعدل السعر بحسب النشرات الرسمية نجد ان معدل السعر المقرر كان بين (٦٠ و ٨٠ فلساً) وقلنا ان متوسط السعر كان (٣٠ فلساً) للكيلو غرام الواحد فالبلغ الذي يتجمع من هذا المجموع يبلغ حوالي النصف مليون دينار والضريبة التي ستجني على المساحة المزروعة بعد الانتاج اذا قدرت بـ ٨٠٠٠ دونم يكون مجموع الضريبة ١٢٠٠٠٠ فهل دينار كثير ان يدفع دخل يزيد على نصف مليون دينار ضريبة تقل عن ٢٪ هذا ليس بكثير ، نحن لا نريد ان نلجأ الى السمور ، السمور يقول ان الضرائب يجب ان تكون فيها عدالة وشيوع واذا كان هناك نقص في الخزانة فانا نحكي ان قطاعات اخرى من القطاعات العاملة في المجال الاقتصادي ستفرض عليها ضرائب وعندئذ سيحدث تضخم في الاسواق وتضخم في الاسعار

ونعود الى حيث كنا ولهذا فاني اناشد المجلس الكريم ان ينظر الى هذه الارقام كحقائق واقعة وان يصيغ رأيه النهائي على ضوء الواقع احقاقاً للحق في هذه المملكة .

السيد السحيمات نائب الكرك : معالي الرئيس

امامنا قرار اللجنة المالية وهو الاصل وهناك مخالفة النائب السيد عمران المعايطة وهي طسارئة فاذا امرتم ان نصوت على مخالفة قرار اللجنة المالية وهي من السيد عمران المعايطة فاذا نجحت كان به واذا لم تنجح نبحت بقرار اللجنة .

« اصوات : نفي على ذلك »

الاستاذ جيمونائب عمان : بالنسبة لما بينه الزميل الدجاني يرى ان الضريبة غير كثيرة بمجموعها على مجموع الواردات الا ان هناك ملاحظة حول تصنيف اراضي السقي :

درجه اولى الارض التي تسقى بواسطة الاقنية درجة ثانية الارض التي تسقى بواسطة الضخ ولا شك ان هاتين الطريقتين بينهما فرق كبير في التكاليف ارى ان يكون هناك تصنيف بين اراضي الموز والحمضيات ، اولى وثانية ، الارض التي تسقى بواسطة الاقنية درجة اولى وثانية والارض التي تسقى عن طريق الضخ درجة ثانية لأن هذه الطريقة تكلف المزارع مبالغ كثيرة .

السيد السعود نائب السلط : العوجا لها موز اكثر من الجوار كلهم ..

وزير المالية : العامل الذي يأخذ عشرة قروش نقاضي منه ضريبة دخل .

السيد الغوران نائب الطفيله : انني على اقتراح

الزميل الاستاذ جيمو نبحت تصيح المادة فقرتين فقره أ- الاراضي التي تسقى بالماء الجاري اي بواسطة الاقنية ان تكون دينار وربع والتي تسقى بالضخ دينار واحد .

الرئيس : هناك مخالفة من عضو اللجنة المالية السيد عمران المعايطة حول الرسوم المقررة بالنسبة للاراضي المقروسة موزاً ، مشروع القانون الذي ورد من الحكومة ديناراً ونصف اقترح عمران بك دينار من يوافق على اقتراح عمران بك يرفع يده .

« وافق عليه فقط ١٤ عضواً »

الرئيس : هذا سقط ، بقية المواد يقترح عمران بك تزيل ضريبة اراضي الحمضيات من ٦٠ الى ٤٠ من يوافق على هذا التزليل يرفع يده ؟

« لا احد »

الرئيس : الفواكه يقترح من ٣٠ قرش الى عشرين من يوافق على ذلك .

« لا احد »

الرئيس : الاراضي الدرجة اولى الى سبعين فلس والدرجة الثانية الى خمسين فلس فمن يوافق على ذلك يرفع اصبعه .

« لا احد »

الرئيس : القانون بمجموعه بالرأي كما تلاه المقرر ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان المقرر .

لجنة المالية

الاسباب الموجبة

بالنظر لموجة الجفاف التي حصلت في المملكة خلال السنوات السابقة اصبح من المتعار على المزارع دفع الضرائب في الاراضي البعلية . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان نسبة الضريبة على الاراضي البعلية قليلة اصلا لدرجة ان نفقات تحقنها وتحصيلها تزيد في اكثر السنين على الضريبة التي يجري تحصيلها . ولهذه الاسباب روي من الانسب رفع ضريبة الاراضي عن الاراضي البعلية على اختلاف انواعها ويتناول الاعفاء الاراضي المشجرة بغية تشجيع المزارعين على التشجير .

ولما كانت اراضي السقي تدور ارباحا ثابتة فقد روي الابقاء على ضريبتها مع رفع نسبتها لتعويض جزء من الضريبة التي رفعت عن الاراضي البعلية .

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣

قانون موقت معدل لقانون ضريبة الاراضي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (لقانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ - مع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من ١ / ٤ / ١٩٦٣ .
- المادة ٢ - يلغى النص الوارد في المادة (٢) من القانون الاصيلي المتعلق بتعريف لفظة الارض ويستعاض عنه بالنص التالي . -
- تعني لفظة (الارض او الاراضي) لاغراض هذا القانون الارض او الاراضي السقي والابنية القائمة عليها وكل شيء آخر ثابت فيها باستثناء الابنية الصناعية .
- المادة ٣ - يلغى الجدول الملحق بالقانون الاصيلي ويستعاض عنه بالجدول التالي . -

صنف الارض	الوصف	الجدول	
		فئة الضريبة	دينار
١	الاراضي المفروسة موزا	٥٠٠	١
٢	الاراضي المفروسة حمضيات	٦٠٠	١
٣	الاراضي المفروسة	٣٠٠	١
٤	فواكه اخرى	٣٠٠	١
٥	اراضي السقي من الدرجة الاولى	١٠٠	١
٥	اراضي السقي من الدرجة الثانية	١٠٠	١
		١٠٠	١

(ب)

الرئيس : يتلى القرار رقم - ٣ -

قرار رقم - ٣ -

المقرر : اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٧ برئاسة معالي السيد سليم البخيت وحضور السادة المقرر موسى ابو الراغب، محمد الحشمان، ابراهيم كرشان، علي الدجاني، حفطي ملحيس، عمران المعايطة، وعفيف بطارسه : ونظرت في القانون الموقت رقم ١٨ لسنة ١٩٦٣ « قانون ضريبة المواشي » وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديل التالي اعلى فئة الضريبة عن الضان والماعز بحيث تصبح كما يلي :

٢٠٠ فلس عن كل رأس من الضان

٢٠٠ فلس عن كل رأس من الماعز

اللجنة المالية

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون ضريبة المواشي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تفرض ضريبة على المواشي المستوردة من خارج المملكة الاردنية الهاشمية بالمعدل المبين ازاء كل منها دون تمييز بين الصغير والكبير منها ودون اجحاف بأي اتفاق ابرم أو سببرم بين الحكومة الاردنية وحكومة البلاد المستوردة منها تلك المواشي .

فلس	عن كل رأس من
٨٠٠	الابل
٨٠٠	عن كل رأس من الجاموس
٨٠٠	عن كل رأس من البقر
٨٠٠	عن كل رأس من الخنازير
٢٠٠	عن كل رأس من الضان
٢٠٠	عن كل رأس من الماعز

السيد رباح نائب جنين سؤال : ما المقصود من تخفيض الضريبة هذه .

المقرر : السبب في ان رأس الماعز والضان لا يستطيع ان يتحمل اربعمائة فلس وهذه تعادل ٢٠ / من اصل الثمن ، هذه نسبة عالية جداً ولذا رأت اللجنة ان تخفيضها لهذا الحد ، وهذا يتعلق بالمواشي المستوردة لأجل الدخ .

وزير المالية : ارجو المجلس الكريم مع قبول التزويل ان يكون هذا سارياً من ١٩٦٤/٤/١ لأن القانون معمول به وتجي الرسوم على اساسه

الرئيس : كيف يمكن هذا ؟ لا ، يقرأ القانون مادة مادة بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة .

« فتلاه المقرر مادة مادة وافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر »

هكذا منه لأصل

المادة ٣ - تستوفي الضريبة المذكورة في المادة السابقة من قبل موظفي الجمارك في المراكز الجمركية على الحدود وتعتبر المواشي التي تدخل البلاد عن غير تلك المراكز مهيرة وتطبق عليها الاحكام الواردة في قانون الجمارك والماكوس المتعلقة بالتهريب .

المادة ٤ - تعفى من الضريبة المواشي التي تستوردها الحكومة أو اية دائرة من دوائرها .

المادة ٥ - يلغى قانون ضريبة المواشي رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ وكل تشريع اردني او فلسطيني سابق تتعارض احكامه مع هذا القانون

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

الرئيس : يتلى القرار رقم - ٤ -

المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٧ برئاسة معالي السيد سليم البخيت وحضور السادة : المقصر موسى ابو الراغب ، عمران المعايطة ، حفطي ملحيس ، علي الدجاني ، ابراهيم كريشان ، محمد الخشمان وعصيف بطارسه .

ونظرت في القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ (قانون مؤقت ملحق بقانون الميزانية العامة لسنة المالية ١٩٦٢/٦٢ رقم ٢٠ لسنة ٦٢) وبعد دراسته قررت قبوله وتوصي المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

اللجنة المالية

الرئيس : هل لأحد ملاحظة على هذا القانون ؟

السيد الحاج حسن نائب عمان : لي ملاحظة على الموازنة .

الرئيس : هذا ملحق .

السيد الحاج حسن نائب عمان : هناك نص ورد عند الاحداث بتعيين جامعيين انني بلا شك لا اعارض عند تعيين الجامعيين الاختصاصيين في الوظائف التي تحدث من اجل رفع مستوى الكفاءات

المقرر : .. هذا ليس داخل في هذا القانون ..

السيد الحاج حسن نائب عمان : هناك يا اخوان احداثات وردت في الموازنة .

الرئيس : هذا ملحق وليس قانون الموازنة .

السيد الحاج حسن نائب عمان : آسف .

الرئيس : اذن يتلى القانون مادة مادة وفصلا فصلا للموافقة عليه .

وقبله المقرر مادة مادة وفصلا فصلا واقترح المجلس على كل فصل ووافق عليه كما ورد من الحكومة وهذا نصه بالصيغة التي سترفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت .

الاسباب الموجبة

دينار	
٢٥٠٠٠	الفصل ١٤ - أ - النفقات العامة - وزارة العدلية اضيف هذا المبلغ الى مادة المساهمة في ميزانية الجامعة الاردنية من اجل اقامة ابنية جديدة تستوجبها ظروف الدراسة والتوسع الطبيعي لجامعة في بداية عهدها .
٣٠٠٠٠٠	الفصل ٣٥ - وزارة المالية - فوق العادة . ادرج هذا المبلغ لمواجهة الاحوال الناجمة عن انحباس الامطار والجفاف الذي تتعرض لسه مختلف الوية للمملكة .
١٣٠٠٠	ادرج هذا المبلغ لدفع قيمة الارض المستماكة في جبل عمان لتقديمها الى السفارة الكويتية مقابل تقديم مساحة مماثلة في الكويت للسفارة الاردنية .
١٠٠٠٠٠	ادرج هذا المبلغ على اعتباره قرضا بمنح الى لجنة تنظيم مدينة العقبة ليتسنى لها المباشرة في عمليات التنظيم المقررة ، على ان يسترد المبلغ عند المباشرة ببيع الاراضي التي جرى فيها التنظيم .

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية

رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣) ويترأع قانون الميزانية العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١ / ٤ / ١٩٦٢ .

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصلي . -

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ المخصص	الاجمال
١ / ١٤	النفقات العامة	٢٥٠٠٠	
٣٥	وزارة المالية فوق العادة	٤١٣٠٠٠	٤٣٨٠٠٠

٣ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الاجتياطي العام .

٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ هذا القانون .

هكذا منه الاصلي

٨ - مقررات اللجنة الادارية

الرئيس : تتلى مقررات اللجنة الادارية .

رئيس اللجنة كقرر السيد العوران نائب الطفيلة :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الادارية بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٥ برئاسة السيد وحيد العوران وحضور السادة المقرر ابراهيم كرشان ، محمد البرغوثي ، سامي حداد ، عبد الله الفياض ، حمزه الشريده ، شاكر الطعيمة ، خلف الطلوجي ومتياروم ونظرت في الشكاوى والعرائض المحالة اليها وقررت ما يلي :-

١ - الشكاوى رقم (١٠) المقدمة من السيد قسم محمد سيلادي من السيلة - اريد بخصوص طلب عمل توصي اللجنة باحالة شكواه الى الحكومة للنظر بها بعين العطف .

٢ - الشكاوى رقم (١١) المقدمة الى معالي وزير الزراعة من السيد عبد الوهاب الطراونه ورفقاه الكرك المتضمنة شكاوى الموقعين وهم اصحاب البساتين الذين طبق عليهم قانون التشجير الاجباري في اللواء المذكور لما اصاب بساتينهم من التلف يكاد ان يؤدي بالبقية الباقية من اشجارها وذلك بسبب الجفاف والأمطار منذ سنتين وخاصة في هذه السنة للدرجة ان هؤلاء اصبحوا في عجز مالي كبير خاصة امام الدائنين وانهم يلوحون باللائمة على وزارة الزراعة . فاللجنة اذ توصي بتحويل هذه الشكاوى على الحكومة الرشيدة للنظر بها بعين الاعتبار وترجو بشكل خاص وزير الزراعة ان يبدلي بمعلوماته عن هذه الشكاوى الموجهة اليه الى هذا المجلس الكريم منيع الاجراءات التي اتخذت .

٣ - الشكاوى رقم (١٢) المقدمة من السيد

عبد الرحمن بدوي ورفقاه من قرية البويضة قضاء الرمثا والمتضمنة تخصيص جزء من مشروع الأزرق الذي يمر جنوب قريتهم ، اللجنة توصي باحالة هذه الشكاوى على الحكومة للنظر بها .

٤ - الشكاوى رقم (١٩) المقدمة من شحاده حاد القطيحات - الطفيلة المتضمنة شكواه من الاعتداء عليه من قبل قائمقام الطفيلة ، لذا تقرر اللجنة احالة الشكاوى الى الحكومة للنظر فيها .

٥ - الشكاوى رقم (١٧) المقدمة من السيد نقولا نجم صاحب شركة وتورات النجم المحدودة في اريد بموضوع الطلب من الحكومة بان تفي بالزاماتها حول مساهمتها في هذا المشروع ، تقرر اللجنة احالة هذه الشكاوى الى الحكومة لاجراء اللازم

اللجنة الادارية

الرئيس : هل لأحد ملحوظات .

(لا أحد)

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على قرار

اللجنة الادارية رقم - ٣ - ؟

الجميع : موافقون .

٩ - احالة المشاريع الواردة على اللجان المختصة

الرئيس : ورد الى المجلس مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٦٣ ووزع على حضراتكم ويتضمن تعديلا شكلياً بسيطاً فان كان المجلس يوافق على ان ننظر به الآن بدون احالته الى اللجنة يكون ذلك افضل واسرع .

(وهنا وافق المجلس على بحثه الآن)

الرئيس : اذن يتلى بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة للموافقة عليه .

وقد تلاه السكرتير العام كما ورد من الحكومة ووافق المجلس عليه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

الاسباب الموجبة

بما ان وظيفة رئيس التوجيه الوطني الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٤) من قانون السياحة قد الغيت واستعوض عنها بوظيفة مدير عام المطبوعات بموجب قانون الموازنة العامة المؤقت للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣ فقد اصبح من الضروري وضع هذا التعديل

مشروع

قانون السياحة المعدل رقم () لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون السياحة المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل بالاستعاضة عن نص الفقرة (أ) منها بما يلي (أ - مدير عام مطبوعات) .

١٠ - تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة

الرئيس : انتهت اجثنا ، الجلسة القادمة يوم الاربعاء القادم الموافق ١٩٦٣/٩/١١ الساعة العاشرة صباحاً .

والآن ارفع هذه الجلسة

رئيس مجلس النواب

سكرتير عام مجلس الامة

هاكف الفايز

هاني خير



تعريف

- ١ - اعدا ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الاستاذ : هاني خير .
- ٢ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعبدان يعون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة السيد : وليد التجداوي

هكذا من الاصل